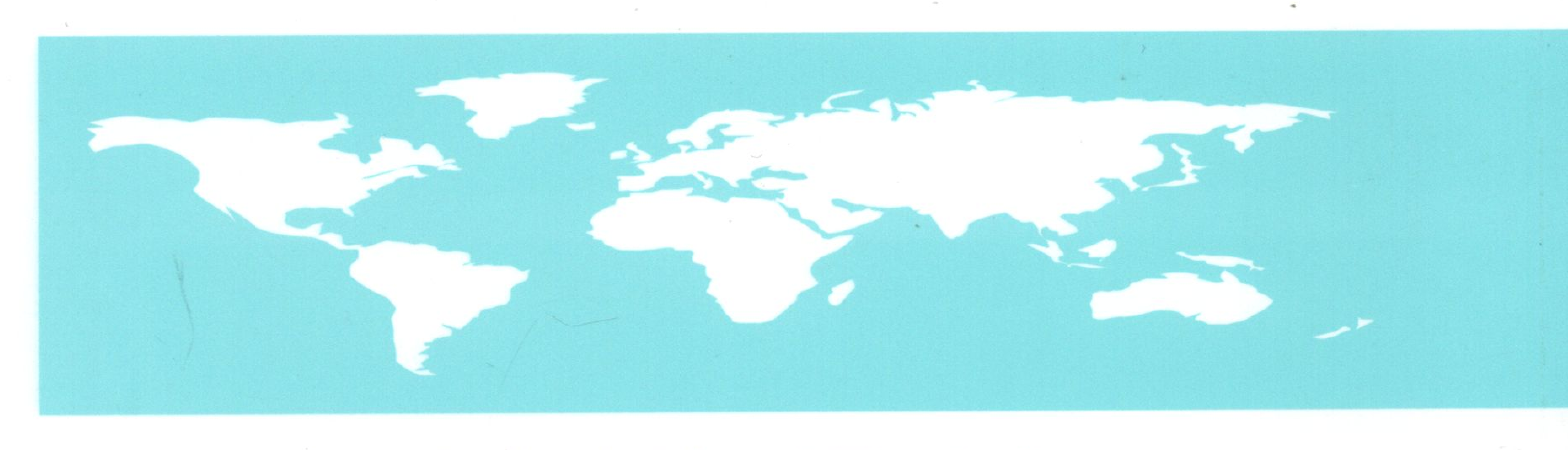
دراسات عالمية



العالم الثالث والإسلام العالمي والبراجماتية
صناعة السياسة الخارجية الإيرانية

والتر بوتش



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 144

إهـداء ٢٠١٤

مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيه

الامارات

العالم الثالث والإسلام العالمي والبراجماتية

صناعة السياسة الخارجية الإيرانية

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أصبحت إصدارات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، علامة مسجلة للجودة والدقة العلمية في كل أنحاء العالم العربي، ومراجع لا غنى عنها للأكاديميين والباحثين والمختصين في شتى فروع العلم، والراغبين في الاستزادة من المعرفة في أرفع صورها. وفي الذكرى العشرين لإنشائه، في مارس/آذار 2014، كان مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية قد أضاف إلى المكتبة العربية ألف إصدار، غطت طيفاً واسعاً من التخصصات والموضوعات الواقعة ضمن نطاق اهتمامه، من السياسة والاقتصاد والإعلام إلى مجالات الاستراتيجية والمعلوماتية والعلوم العسكرية.

ويضمن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، من خلال عملية مُحْكمة يقوم بها فريق عمل متميز القدرات والمهارات، خروج إصداراته شكلاً ومحتوى وفق أرقى المعايير المطبقة عالمياً، وبما منحه ريادة تمثلت حصيلتها في عدد كبير من الجوائز المتخصصة التي فازت بها إصداراته.

وتضاف هذه الإصدارات إلى سجل طويل من الأنشطة العلمية والبحثية التي يضطلع بها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ودوره المؤثر في صناعة القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي هذا الإطار يصدر المركز سلسلة "دراسات عالمية" التي تعنى بترجمة أهم الدراسات والبحوث التي تنشر في دوريات عالمية مرموقة، وتتصل موضوعاتها باهتمامات المركز العلمية، كما تهتم بنشر البحوث والدراسات بأقلام مشاهير الكتاب ورجال السياسة.

دراســات عـالمـيــة

العالم الثالث والإسلام العالمي والبراجماتية
صناعة السياسة الخارجية الإيرانية

والتر بوتش

العدد 144

تصدر عن



مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاسـتـراتـيجيـة



محتوى الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

This is an authorized translation of "The Third World, Global Islam and Pragmatism: The Making of Iranian Foreign Policy," by Walter Posch; and published by Stiftung Wissenchaft und Politik in Berlin (April 2013). The ECSSR is indebted to the author and original publisher for permitting the translation, publication and distribution of the above title under its name.

الطبعة الأولى 2014

ISSN 1682-1211

النسخــة العاديــة ISBN 978-9948-14-988-0

النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-989-7

توجه المراسلات باسم رئيس تحرير سلسلة **دراسات عالمية**

على العنوان الآتي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص ب: 4567

أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+

فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويـات

ملخص

تعد الجمهورية الإسلامية الإيرانية إحدى آخر الدول القومية التي تنصّب نفسها عمداً في معارضة استراتيجية وعقائدية للولايات المتحدة الأمريكية. وتكمن أسباب ذلك في تاريخ إيران خلال القرن العشرين، ومن وجهة نظر النظام في طهران، فإن تلك المعارضة تكمن في الطابع الإسلامي، وتحديداً الخصائص الفارسية للبلاد. وبعد أكثر من ثلاثين عاماً من الثورة الإسلامية لا يزال من غير الواضح للكثيرين في العالم الغربي ماهيّة الأيديولوجيا التي تتبناها إيران فعلاً، ومن ثمّ ماهيّة المبادئ والأهداف التي توجه السياسة الخارجية الإيرانية. ويتم تحديد الآراء حول هذا الموضوع عبر انعدام الثقة بنظام إسلامي والخوف من الأصولية الدينية من ناحية، ومن ناحية أخرى عبر الاستغراب من البراجماتية في السياسة الخارجية الإيرانية.

وفي تحديد أيٍّ من هذه التصورات هو المهيمن، فإن ذلك يؤدي إلى تقييمين متناقضين لإيران: الأول يرى أن سياساتها تهيمن عليها اللاعقلانية الدينية، التي تشكل، إلى جانب برنامج إيران النووي، تهديداً عالمياً؛ وعليه يرى أنصار هذا الرأي أن على المجتمع الدولي أن يعارض بصرامة هذا البرنامج. أما وجهة النظر المقابلة فترى أن الأيديولوجيا ليست سوى استعراض لدولة قومية تتصرف بعقلانية دفاعاً عن مصالحها. ولكن، إذا ما أمعنا النظر في الأولويات الرئيسية للسياسة الخارجية الإيرانية، لتبين لنا أن أياً من هذين التصورين لا يمكن الدفاع عنه بحد ذاته.

في الواقع، إن الأيديولوجيا والبراجماتية تسيران جنباً إلى جنب في السياسة الخارجية الإيرانية. والسؤال حول إذا ما كانت الجمهورية الإسلامية الإيرانية تمثل أيديولوجية تستغل موارد الأمة الإيرانية لغايات خاصة بها، أو إذا ما كانت الدولة القومية الإيرانية تستخدم هيكلاً أيديولوجياً لتعزيز مكانتها في المجتمع الدولي، يجب أن يبقى بلا جواب في نهاية المطاف؛ ذلك أنه حتى داخل إيران ذاتها لا يوجد توافق في الآراء حول هذه النقطة. وما يُجمِع عليه المراقبون، هو أن معاداة الولايات المتحدة الأمريكية تشكل الأساس للأيديولوجيا، ومن ثمّ للسياسة الخارجية الإيرانية. إن أي تحول في هذا الموقف سيكون له

بالتأكيد تداعيات بعيدة المدى على علاقات إيران بالمجتمع الدولي، وفي الواقع كانت هناك حالات تعاون عدة بين الولايات المتحدة وإيران بدافع من المصالح المتقاربة، وإن لم تكن كافية لإحداث انفراج في العلاقات بينهما. إن أسباب استمرار الجفاء بين الدولتين ليست أيديولوجية فحسب، بل هي في كثير من الأحيان عملية. فعلى سبيل المثال، يواجه الجانب الأمريكي مشكلة حول مسألة مَن يجب أن يُجري الاتصال مع مَن في إيران.

كما أن الإطار المؤسسي لإيران، وكيفية صياغة السياسة الخارجية الإيرانية من وراء الكواليس تعد مصدر شكوك كبيرة في الغرب. بالإضافة إلى أن مدى حرية التصرف التي يتمتع بها صانع القرار الإيراني - سواء الرئيس أو المرشد الأعلى للثورة الإسلامية أو الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي - في السياسة الخارجية، لطالما كانت موضع تكهّن، على الرغم من أنه من السهل جداً في الواقع تتبع العملية التي يتم بموجبها التوصل إلى توافق في الآراء في السياسة الخارجية. وما يثير اهتماماً خاصاً بين المراقبين الغربيين، هو آخر التطورات على صعيد مراكز البحوث الإيرانية، التي تتحول إلى عامل متزايد الأهمية يدعم الدبلوماسية الإيرانية.

وتؤكد معظم الدراسات التي تسعى إلى تفسير الطبيعة الحقيقية لإيران وكيفية عملها، دورَ الإسلام، وتحديداً المذهب الشيعي المهيمن (في صيغته الثورية)، أو الملامح الفارسية الواضحة للثقافة الإيرانية. لكن الأمر الذي تتجاهله الدراسات في الغالب، هو الخطاب السياسي الذي يُعتبر أساسياً بالنسبة إلى الإيرانيين، وتحديداً الخطاب القائم على العالم الثالث الذي يستمد الإيرانيون منه هويتهم وصورتهم الذاتية باعتبارهم رأس الحربة للبلدان النامية. إلا أن هذه النظرة على وجه التحديد تجاه العالم هي التي تشكل نقطة الخلاف الأيديولوجي الحقيقي بين الغرب وإيران، لأنها تؤدي بشكل عام إلى تفسيرات على طرفي النقيض للأحداث العالمية. وهذا لا ينطبق فقط على الحالة الكلاسيكية للقراءات المختلفة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإنما أيضاً على قضايا أقل تعقيداً، مثل مسألة إذا ما كانت إيران معزولة فعلاً أم لا. وهذا يفسر أيضاً لماذا تفترض إيران بطبيعة الحال أن تصرفاتها وسلوكياتها ستحظى بدعم ما تسميه

«المجتمع الدولي الحقيقي» متمثلاً بحركة عدم الانحياز والدول الإسلامية؛ الأمر الذي يعزز بدوره ثقة إيران بنفسها.

بالنسبة إلى المجتمع الدولي، فإن أهمية إيران الجيوستراتيجية تعني أنه إلى جانب برنامجها النووي، فإن سياسة إيران الإقليمية هي العنصر الأكثر أهمية في السياسة الخارجية لطهران. وهنا يمكن تحديد محورين رئيسيين: فمن جهة هناك آسيا الوسطى والقوقاز، ومن جهة أخرى هناك الشرق الأوسط الذي يُعرف بأنه المنطقة الممتدة من الخليج العربي إلى بلاد الشام، متضمنة مصر. وهاتان المنطقتان هما على القدر نفسه من الأهمية بالنسبة إلى إيران، ولكنّ هناك سببين يفسران لماذا تستمد إيران مكانتها وهيبتها بشكل أساسي من أنشطتها في الشرق الأوسط والأنشطة الأخرى المرتبطة بهذه المنطقة: أولاً، لأنه في نظر الغرب فإن موقف إيران العدائي تجاه إسرائيل، ورفضها للهيمنة الأمريكية في المنطقة يشكل أكبر تهديد للأمن الإقليمي؛ وثانياً، لأن الشرق الأوسط له أهمية كبرى بالنسبة إلى قسم كبير من النخبة الإيرانية، وذلك لأسباب أيديولوجية وشخصية. إن علاقات طهران بالجمهوريات السوفيتية السابقة في آسيا الوسطى والقوقاز لم تكن أبداً ذات أهمية جديرة بالمقارنة، ولطالما اعتُبرت ثانوية، سواء من قبل الغرب أو إيران، على الرغم من أن السياسة الأمنية لإيران وطموحاتها الاقتصادية قد توحي بأن منطقة آسيا الوسطى والقوقاز ينبغي أن تأخذ الأولوية.

إن التغييرات التي بشر بها "الربيع العربي" في الشرق الأوسط لم تكن لها في البداية تداعيات على موقف إيران الاستراتيجي. وقد رحّبت إيران بعودة مصر إلى دورها بوصفها قوة إسلامية معتدلة، بل إنها في بعض الحالات أشادت بذلك. لكن الاختبار الحقيقي لإيران هو سوريا؛ إذ إن التمرد الشعبي ضد نظام بشار الأسد وقرار حركة حماس الفلسطينية الانسحاب مما يسمى «محور المقاومة» قد وَجَّهَا صفعات أيديولوجية قاسية لطهران. وقد ولّدت معاناة نظام الأسد الطويلة والشاقة حالة من الجمود الاستراتيجي بين الجهات الفاعلة الإقليمية والعالمية. وعلى المدى الطويل، فإن هذه الأزمة يمكن أن تتصعد إلى حرب إقليمية أو عبر إقليمية تنشب على أسس إثنية وطائفية. وهذا لن يكون في مصلحة الغرب ولا في مصلحة إيران. وكما في حالة أفغانستان، فمن المرجح أن تثبت

استحالة حل الأزمة السورية من دون تدخل إيران. لذا، وعلى ضوء الوضع الجديد في الشرق الأوسط، يبدو أنه يُستحسن إعادة النظر في العلاقات بإيران، ما يجعل إيجاد حل للقضية النووية أكثر إلحاحاً.

المؤسسات والجهات الفاعلة في السياسة الخارجية الإيرانية

اشتكى المراقبون الغربيون مراراً وتكراراً مما يصفونه منظومة السياسة الخارجية الإيرانية المعقدة وغير الشفافة، قائلين إن كيفية توزيع المسؤوليات وتأثير المؤسسات المعنية في السياسة الخارجية يتسمان بعدم الوضوح. ومن المؤكد أنه سيكون من السليم القول بأن وزارة الخارجية الإيرانية لا تتولى صياغة السياسة الخارجية لطهران وتنفيذها بمفردها، بل تشاركها في ذلك مؤسسات أخرى؛ مثل المجلس الأعلى للأمن القومي، ومكتب رئيس الجمهورية، ومكتب المرشد الأعلى، والبرلمان (مجلس الشورى الإسلامي). والأكثر من ذلك هو أنه – وعبر البرلمان – فإن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية تسترشد بتوصيات مراكز البحوث الحكومية، والبيانات والتصريحات العلنية لآيات الله العظام، والرأي العام كما تنقله وسائل الإعلام. كما أن هناك مجموعات متطرفة تمارس نفوذها، على الرغم من أن هذا النفوذ يبدو أنه ينحسر.

عملياً، يتم تنظيم مشكلة التوزيع غير الواضح للمسؤوليات بين الدولة والمؤسسات الثورية عبر اتفاق من ثلاث مراحل.[1] ويستند ذلك إلى آلية مشاورات تمهيدية مكثفة يضطلع فيها المرشد الأعلى بدور مركزي. وهذه المراحل كالآتي:

1. يجري تحليل السياسات الخارجية وعملية تكوين الآراء داخل المؤسسات الرسمية.
2. تتم عملية صنع القرار بشكل رسمي (المؤسسات) وغير رسمي (الشبكات السياسية) ضمن النخب السياسية التي ينتمي إليها كل من الساسة الحاليين والسابقين وكذلك رجال الدين «غير السياسيين».
3. تتم صياغة القرار النهائي من قبل المرشد الأعلى حالما تتوصل النخبة السياسية إلى توافق بالإجماع.

وزارة الخارجية ومكتب الرئيس

على المستوى الحكومي، تعد وزارة الخارجية ومكتب رئيس الجمهورية هما الجهتان المسؤولتان عن إعداد قرارات السياسة الخارجية. ويتم تحديد مسؤولياتهما بوضوح بحيث يكون الرئيس هو صاحب المنصب الأقوى، ما يجعل من الصعب حتى على وزراء الخارجية الذين يتمتعون بروح المبادرة وضع بصمتهم الخاصة على السياسة الخارجية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وزير الخارجية غالباً ما يكون منتمياً إلى فصيل سياسي مختلف عن الرئيس، وهو إجراء متعمّد، الغرض منه السماح لقوى أخرى أن تكون لها يدٌ في تشكيل السياسة الخارجية.

سياسياً، هذا الهيكل ليس مُجْدياً دائماً، كما اتضح جلياً عندما قام الرئيس محمود أحمدي نجاد بعزل وزير الخارجية منوشهر متكي من منصبه في نهاية عام 2010.[2] وبإقالة متكي، كان أحمدي نجاد يتبع التوجه الدولي في وضع السياسة الخارجية بيد الرئيس.[3] وبصفته رئيساً، عيَّن نجاد مبعوثين شخصيين لمناطق مختلفة من العالم وفي مختلف مجالات السياسة الدولية، ومن ثمّ قام هؤلاء بحكم الواقع بإدارة وزارة الخارجية من مكتب الرئيس. ومع ذلك، فإنه حتى في ظل رئاسة أحمدي نجاد كانت وزارة الخارجية هي التي تسيطر على عملية تشكيل الرأي في السياسة الخارجية، كما أن قوتها الهيكلية (متمثلة بروح العمل الجماعي، والإجراءات الراسخة) أثبتت تفوّقها على المبعوثين الشخصيين الذين عينهم رئيس الجمهورية.

إلا أن تعيين هؤلاء المبعوثين يعبّر أيضاً عن ظهور جيل جديد من موظفي السياسة الخارجية. فالدبلوماسيون المحترفون الذين خدموا نظام الشاه السابق، أو الذين ينتمون إلى الجيل الأول من الثوار في وزارة الخارجية قد تخرج معظمهم في جامعات أوروبية أو أمريكية. وهؤلاء الآن متقاعدون من الخدمة الفعلية، ويجري تعويضهم بأشخاص خبروا الحرب بين إيران والعراق (1980-1988) بصفتهم جنوداً، وتلقوا تعليمهم بالكامل في إيران. لذا فإن الدبلوماسيين الإيرانيين المستقبليين لن يكونوا بعد الآن من الملمّين بالثقافة الغربية، التي لا تزال سمة أساسية لدبلوماسيي جيل الثورة. وخير مثال على ذلك، السيرة

المهنية للمفاوض النووي [السابق] سعيد جليلي، الذي انضم إلى وزارة الخارجية بعد أن خدم في الجهاز الأمني. ويتضح مدى افتقار الجيل الجديد من الدبلوماسيين الإيرانيين للفهم الثقافي والسياسي للغرب من خلال سلوكهم بعد احتجاج الغرب بشدة على ما يسمى «مؤتمر المحرقة اليهودية» الذي انعقد في طهران عام 2006؛ إذ إنهم لم يفاجَؤوا فحسب بمعرفة أن الغرب رأى أن التصريحات التحريضية لأحمدي نجاد تأتي في سياق تعنت الموقف الإيراني بشأن القضية النووية، بل الأكثر من ذلك أنهم لم يكونوا قادرين على إدراك هذا الأمر. ومنذ ذلك الحين فإن المشهد المرعب «لمحرقة نووية» ترتكبها إيران – أي الخوف من أن إيران يمكن أن تمحو إسرائيل من الوجود باستخدام الأسلحة النووية – يهيمن على صورة إيران في عيون الرأي العام الغربي.

الرئيس والبرلمان والمجموعات المنبثقة

يلعب الرئيس دوراً محورياً في عملية صنع القرار السياسي. وبناءً على الدستور، وضمن إطار أيديولوجي معين، فهو المسؤول عن تحديد الأولويات الجديدة في السياسة الخارجية. والقيد الوحيد هو أن عليه تبريرها وتحمّل المسؤولية عنها أمام البرلمان والمرشد الأعلى والمجلس الأعلى للأمن القومي. وهذا يمكن أن يؤدي إلى تباين التفسيرات بشكل كبير في السياسة الخارجية الإيرانية، كما يوضح مثال إسرائيل: فقد زار الرئيس محمد خاتمي الكنيس اليهودي في طهران،[4] داعياً إلى «الحوار بين الحضارات»، وألمح إلى أنه في حال التوصل إلى حل للصراع في الشرق الأوسط، فإن إيران لا ترغب في أن تكون «فلسطينية أكثر من الفلسطينيين». وعلى النقيض من ذلك، اقتبس الرئيس أحمدي نجاد من بيان قديم للخميني حول ضرورة القضاء على إسرائيل، وفي عام 2006 نظّم «مؤتمر المحرقة اليهودية»[5] المذكور آنفاً. ولا يمكن إيجاد فروق أكبر من هذه في لهجة خطاب تبنتها سياسة خارجية بقيت أساساً كما هي من دون تغيير.

والوضع يختلف مع اختلاف أصحاب المصلحة والفصائل السياسية التي تبسط نفوذها على كلٍّ من الرأي العام، والقرارات التي يتخذها الرئيس من خلال البرلمان. وقد تحتدم المناقشات حول السياسة الخارجية في البرلمان الإيراني، ولاسيما عندما يكون أنصار

الرئيس هم الأقلية، كما كانت الحال في السنوات الأخيرة من رئاسة خاتمي. ولكن حتى في مثل هذه الحال، فإن الرئيس بحكم الدستور، يبقى في موقف أقوى. ولا يعتبر الرئيس الإيراني «بطة عرجاء» في السياسة الخارجية إلا عندما يقوم المرشد الأعلى بسحب تأييده له علناً، كما حدث مع محمود أحمدي نجاد منذ ربيع عام 2011 وما بعده [حتى انتهاء ولايته عام 2013]، إن لم يكن في الواقع قبل ذلك.

وعلى الرغم من الجهود الواضحة لجعل آلية صنع القرار في قضايا السياسة الخارجية تستند إلى توافق في الآراء، فإنه يحدث مراراً أن تبرز مجموعات فردية تشعر بأنه يتم تجاهلها، فتحاول ممارسة نفوذها من خلال الخطاب العدواني أو حتى اللجوء إلى العنف. وهذه مجموعات ترتبط بالبيئة الأيديولوجية لميليشيات المتطوعين (الباسيج وحزب الله) التي تعد صحيفة كيهان اليومية الناطقة باسمها. وعلى الرغم من أن هذه المجموعات توجه أنشطتها في المقام الأول نحو السياسة الداخلية، فإن ما يؤجج غضبها هي قضايا السياسة الخارجية المثيرة للجدل، مثل علاقة إيران بإسرائيل والولايات المتحدة. وقد كان هؤلاء وراء إصدار فتوى بهدر دم الكاتب البريطاني، من أصل هندي، سلمان رشدي في ثمانينيات القرن الماضي، في وقت كانت فيه حكومة هاشمي رفسنجاني تسعى إلى نزع فتيل التصعيد في السياسة الخارجية وتعمل بحذر على تحرير السياسة الداخلية. كما تتحمل هذه القوى المسؤولية عن سلسلة من جرائم القتل في تسعينيات القرن الماضي، التي سقط ضحيتها مثقفون معروفون، وكانت الغاية من هذه العمليات توجيه رسالة تأديبية لخاتمي الذي كان رئيساً حينها، وذلك عقاباً له على ليبراليته المزعومة. كما أن الرئيس أحمدي نجاد، اضطر في صيف عام 2012، تحت ضغط من قبل هذه المليشيات، أن يصرح علناً بأن الكلام عن استعداده للتفاوض مع الولايات المتحدة كان خطأً.[6] ويندرج اقتحام قوات الباسيج للسفارة البريطانية عام 2011 ضمن المسعى ذاته. وقد أدى هذا الحادث إلى طرد متبادل لموظفي السفارات، وكاد أن يُسفر عن قطع العلاقات البريطانية – الإيرانية. وخلافاً لاحتلال السفارة الأمريكية في طهران عام 1979، فإن هذه المحاولة للتأثير في السياسة الخارجية للبلاد عن طريق الإجراءات الثورية والضغط من الشارع لم تفلح في كسب تعاطف الجمهور أو النظام. وفي الواقع، فإن وزارة الخارجية الإيرانية قد أدانت هذا العمل، واعتبرته انتهاكاً للمواثيق والاتفاقيات الدبلوماسية.

المجلس الأعلى للأمن القومي

يتولى الرئيس الإيراني رئاسة المجلس الأعلى للأمن القومي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ويضم هذا المجلس أهم ممثلي الجيش (هيئة الأركان العامة، والحرس الثوري الإسلامي)، والمخابرات، ووزير الخارجية، وممثلين عن المرشد الأعلى، ووزراء آخرين بحسب ما تقتضيه الحاجة. وتكمن أهمية المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني في أنه بإمكان الرئيس أن يُعلن أي قضية أنها مسألة تتعلق بالأمن القومي، ومن ثم يتحول المجلس الأعلى إلى حكومة بديلة أحياناً.[7] وعلى الرغم من أن المجلس الأعلى هو أساساً جهاز إداري فني في المقام الأول، فإنه عندما يتعلق الأمر بقضايا حساسة جوهرية، يصبح بمنزلة مركز لتبادل المعلومات؛ إذ يقوم بإعداد مختلف الآراء ووجهات النظر في المؤسسة لرفع مشروع قرار نهائي إلى المرشد الأعلى. لكن في معظم الحالات يقتصر عمله على تولي قضايا السياسات الأمنية الروتينية، بقيادة الأمين العام للمجلس بدلاً من الرئيس. بالإضافة إلى ذلك، يعد المجلس الأعلى للأمن القومي أهم هيئة رئيسية يستطيع الحرس الثوري من خلالها المساهمة بعرض أفكاره في مجال السياسة الخارجية. إن مفهوم «الدبلوماسية الدفاعية»[8] الذي تم طرحه عام 2012، والذي كان يتوخى إعلاء شأن وزارة الدفاع مقابل وزارة الخارجية، فشل في الحصول على الموافقة. كما ينشر المجلس الأعلى للأمن القومي تحليلات استراتيجية حول المستقبل توفر أسس التخطيط الدفاعي.[9]

وقد تعززت مكانة المجلس الأعلى للأمن القومي عندما تم تعيين أمينه العام الدكتور حسن روحاني بصفة كبير المفاوضين الإيرانيين في النزاع النووي مع الاتحاد الأوروبي في عام 2003. وكان السبب وراء هذا التعيين هو انهيار التوافق في الآراء بشأن كيفية المضي قدماً فيما يتعلق بالسياسة النووية؛ إذ كانت بعض القوى السياسية الممثَّلة في المجلس الأعلى للأمن القومي تعرقل سياسة خاتمي الذي كان حينئذ رئيساً للبلاد؛ وذلك لأسباب تكتيكية مرتبطة بالسياسة الداخلية. وكان حسن روحاني على علاقة جيدة بكل من الإصلاحيين والجماعات المحافظة المختلفة، كما كان يحظى بثقة الرئيس خاتمي والمرشد الأعلى، ومن ثم فقد كان الشخص الأنسب لتولي المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، وفي وقت لاحق مع مجموعة (E3+3)؛ أي الدول الأوروبية الثلاث (المملكة المتحدة وفرنسا

وألمانيا) إضافة إلى ثلاث دول (هي الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا). ومنذ ذلك الحين تم الجمع بين هاتين الوظيفتين بحيث يتولاهما شخص واحد. وبدوره، فإن إضعاف نفوذ الرئيس أحمدي نجاد منذ عام 2011 وما بعده، قد ترافق مع تعزيز النفوذ السياسي للأمين العام الجديد للمجلس سعيد جليلي (الذي تولى منصبه منذ عام 2007 وحتى عام 2013)، ما شكّل مزيداً من الدعم لمنصب الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني.

رجال الدين، ومجلس صيانة الدستور، ومجمع تشخيص مصلحة النظام، ومجلس الخبراء

يضطلع كبار رجال الدين في مدينة قُم، ومجلس صيانة الدستور، ومجمع تشخيص مصلحة النظام، ومجلس الخبراء، بدور هيئات استشارية في المقام الأول. ويتم عادة إعلام كبار رجال الدين بالأحداث السياسية المهمة، مثل المفاوضات النووية، وباستثناء ذلك فإنهم لا يتدخلون في السياسة الخارجية. ولم يكن هناك توتر شديد بين رجال الدين والحكومة إلا في ظل رئاسة أحمدي نجاد؛ إذ استخدم رجال الدين نفوذهم لتقويض السياسة الخارجية للرئيس نجاد.[10]

ويحق لمجلس صيانة الدستور، ومجلس الخبراء، ومجمع تشخيص مصلحة النظام عقد جلسات استماع مع المرشد الأعلى أكثر مما يحق لكبار رجال الدين.[11] ولا يقتصر دور هذه المجالس على تقديم المشورة للمرشد الأعلى وحسب، بل إنها تقوم أيضاً بتنسيق عمل مختلف المؤسسات؛ مثل البرلمان، ووزارة الخارجية، والمجلس الأعلى للأمن القومي. كما تسعى هذه المجالس للحفاظ على التوازن بين مختلف التيارات السياسية؛ لضمان أن تحظى السياسة الخارجية بدعم من طرف القوى السياسية كافة.

مراكز البحوث والدوريات المتعلقة بشؤون السياسة الخارجية والقضايا الأمنية

على غرار البلدان الأخرى، فإن إيران لديها مراكز بحوث تُعنى بشؤون السياسة الخارجية والأمنية، وتستعين وزارة الخارجية بخبراتها. ويتمتع الباحثون في هذه المعاهد بهامش حرية نسبي في التعبير عن آرائهم. وفي هذا السياق يدعم المرشد الأعلى آية الله

العظمى علي خامنئي تبادل الآراء بحرية، ويشدد على أن الاختلاف في الرأي بينه وبين الخبراء في هذه المعاهد لا ينبغي تفسيره على أنه معارضة لنظام «ولاية الفقيه» في إيران.[12]

ولم يكن معظم مراكز البحوث قد تأسس حتى أوائل تسعينيات القرن الماضي في ظل رئاسة رفسنجاني. وهذا ينطبق، على سبيل المثال، على كلية العلوم الدبلوماسية، وهي في الواقع عبارة عن معهد تدريب، ولكنها تشارك أيضاً في الأبحاث. وأهم مركز للبحوث في مجال السياسة الخارجية والأمنية هو مركز البحوث الدولية والتعليم (CIRE)[13] التابع لوزارة الخارجية. ويتضمن هذا المركز معهد الدراسات السياسية والدولية (IPIS)[14] المعروف على مستوى دولي، وهو مركز أبحاث وهيئة استشارية سياسية في الوقت ذاته. وينظم معهد الدراسات السياسية والدولية مؤتمرات دولية، كما أنه كان أحد أهم مراكز البحوث في مجال العلوم السياسية في الشرق الأوسط، إلى أن نظّم «مؤتمر المحرقة اليهودية» عام 2006. (تم بعد ذلك مقاطعة المعهد، ولم تعد أوساط البحث الدولية للتشاور معه مجدداً حتى عام 2009، عندما تم إجراء تغيير في طاقم موظفيه). وينشر المعهد تسع دوريات في مجال السياسة الخارجية بلغات عدة، ويتم تمثيله بصورة غير مباشرة في الخارج من قبل الملحقين العلميين في السفارات. وفي شهر أكتوبر من عام 2012 تم تكليف رئيس معهد الدراسات السياسية والدولية بتنسيق دبلوماسية المسار الثاني الإيرانية.

وعلى غرار وزارة الخارجية، فإن مجمع تشخيص مصلحة النظام لديه مركز أبحاث خاص به أيضاً، هو مركز البحوث الاستراتيجية (CSR)[15] الذي يقوم هو الآخر بإجراء أبحاث حول السياسة الخارجية والأمنية، ويشارك في دبلوماسية المسار الثاني الإيرانية. ويرتبط كلا المعهدين بشكل جيد بالمؤسسات الأكاديمية ذات الصلة وبالسلك الدبلوماسي النشط. ولا يعد غير مألوف بالنسبة إلى الدبلوماسيين الإيرانيين قضاء سنوات عدة في إجراء الأبحاث في إحدى هاتين المؤسستين.

أما مركز الأبحاث الثالث الذي يرتبط بشكل مباشر بالسياسة العامة، فهي وحدة البحوث في البرلمان الإيراني، مركز أبحاث مجلس الشورى (MRC)، الذي تمت إعادة هيكلته عام 2012. ويسعى رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان كاظم جلالي، ورئيس

البرلمان علي لاريجاني، لإعطاء مركز أبحاث مجلس الشورى دوراً أبرز.[16] إلا أن على المركز أن يؤسس لنفسه مكانة باعتباره عنواناً للاتصالات الخارجية.

كما أن مكتب الرئيس، والمؤسسات العسكرية (الجيش، والحرس الثوري، وهيئة الأركان العامة المشتركة، والمدارس أو الأكاديميات العسكرية) لديها أيضاً وحدات بحثية تابعة لها تُعنى بأبحاث السياسة الخارجية والأمنية، ويتم نشر أبحاثها ودراساتها في مجلات أمنية إيرانية مرموقة وشهيرة (مثل **مجلة الأمن الوطني**، و**مجلة الدفاع الوطني**، و**مجلة المعلومات الاستراتيجية**، وجميعها تصدر باللغة الفارسية)، ويكاد يكون من المستحيل الحصول على هذه المجلات في الخارج، لأنه حتى المكتبات المتخصصة في أوروبا أو الولايات المتحدة نادراً ما تتوافر فيها مجلات باللغة الفارسية. وتضطلع جامعة الدفاع الوطني العليا (SNDU) بدور مركزي في عملية تكوين الآراء في السياسة الأمنية، وهي المكان الذي تتلقى فيه الكوادر، التي ستشكل نخبة المسؤولين الأمنيين الإيرانيين، تعليمها.[17] كما تأسست في عهد وزير الدفاع الجنرال أحمد وحيدي، اللجنة الدبلوماسية الدفاعية التابعة لوزارة الدفاع، وتعمل هذه اللجنة بمنزلة مركز أبحاث، ولكنها لم تبرز بعد على الساحة الدولية.[18]

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط (IMESS)،[19] ومعهد طهران للدراسات والبحوث الدولية (TISRI)،[20] وكلاهما معهد مستقل، وينشر العديد من المجلات الفصلية (مثل **مجلة الخطاب**) التي تصدر عن مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط). ويعمل هذان المعهدان بمنزلة هيئة استشارية سياسية، وهناك روافد تكمّل عمل هذين المعهدين تتمثل في المعاهد الجامعية المتخصصة؛ مثل معهد البحوث الإفريقية، وجامعة تربية مدرس،[21] ومراكز البحوث التي يتم تأسيسها في القطاع الخاص. ويعتمد تأثير الأخيرة كثيراً على مدى قوة العلاقة بين مؤسسيها وصناع القرار السياسي. ومن أهم مراكز البحوث الإيرانية في القطاع الخاص، هناك المعهد الدولي لدراسات بحر قزوين الذي أسسه عباس ملكي[22] نائب وزير الخارجية الإيراني الأسبق؛ والجمعية الإيرانية للدراسات الدولية التي يترأسها خبير حقوق الإنسان مهدي زاكريان،[23] وتصدر عنها **مجلة الدراسات الدولية (ISJ)** الشهيرة؛ بالإضافة إلى معهد راوند للدراسات الاقتصادية والدولية

(Ravand) برئاسة مؤسسه ومديره التنفيذي حسين عادلي، الحاكم الأسبق للبنك المركزي الإيراني وسفير إيران السابق لدى المملكة المتحدة.[24] إلا أن معهد (راوند) قد قلّص أنشطته الدولية بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة.

وفي حين أن منشورات المعاهد والمؤسسات المذكورة أعلاه تستهدف أساساً جمهور القرّاء الأكاديميين، فإن الصحف اليومية مثل **اطلاعات** و**همشهري** تنشر مجلات أسبوعية أو شهرية (على التوالي، مجلة **اطلاعات سياسي-اقتصادي**، ومجلة **همشهري دبلوماتيك**)، تركز على قضايا العلاقات الدولية والاستراتيجية. كما أن المجلات السياسية التابعة لمختلف المنظمات، كقوات تعبئة المستضعفين (الباسيج) -وهي منظمة قوامها من المتطوعين الإسلاميين – تنشر أيضاً تعليقات حول المواقف السياسة الخارجية، ومن الأمثلة على هذه المجلات «أُخوّت» (*Okhovvat*)، وهدايت، وميثاق بسيج، و**فصلنامه مطالعات بسيج**.[25] إن نوعية هذه المنشورات متواضعة إلى حد ما، لكنها تقدم نظرة ثاقبة إلى الخطاب السياسي لأقلية مهمة من الإسلاميين المتشددين الذين يستقطب النظام بعض كوادرهم.

وأخيراً تجدر الإشارة إلى شبكة الإنترنت، ولا سيما المدونات ومواقع الإنترنت التي يقوم من خلالها أفراد من الجيش والساسة بالتعليق على السياسة الخارجية. إن هذه المواقع على شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى المجلات المذكورة أعلاه، هي بمنزلة منابر ومنتديات يستطيع من خلالها الأكاديميون وعامة الشعب التعبير عن آرائهم حول السياسة الخارجية الإيرانية. وعلاوة على ذلك فإن الدبلوماسية الشعبية الإيرانية أصبحت في السنوات الأخيرة أكثر أهمية. ويمثل تأسيس قناة «برس تي في» (PressTV)، على سبيل المثال، محاولة من قبل الإيرانيين لمواجهة تأثير الدبلوماسية الشعبية الغربية (وزارة الخارجية الأمريكية وحلف شمال الأطلسي) في المنطقة وفي إيران.[26]

دور المرشد الأعلى في السياسة الخارجية الإيرانية

وفقاً للدستور الإيراني، يعد آية الله العظمى سماحة السيد علي خامنئي «الولي الفقيه»، و«قائد الثورة الإسلامية»، أعلى درجة من رئيس الجمهورية،ولكنه لا ينتمي إلى الجهاز الحكومي بالمعنى الدقيق للكلمة. ومع ذلك، فإن السلطة السياسية تتركز في يديه، وتشمل صلاحياته السلطات الإدارية والبيروقراطية والدينية والأيديولوجية.

تنظيم بيت القائد (بيت رهبري) وتفسير الأيديولوجية

يعتبر مكتب المرشد الأعلى (بيت رهبري)[27] مركز السلطة الحقيقي في البلاد. ويشارك موظفو بيت القائد في مستويات عملية تكوين الآراء المؤسسية كافة، ومن ثمّ يتم وضعهم مسبقاً في صورة السياسة الخارجية المخطط لها. وعموماً فإن المرشد الأعلى يدعم المواقف السياسية للرئيس، وعندما تنشأ خلافات في الرأي فإن بإمكانه أن يمارس الضغط بتكتم ولكن بفعالية. إن قرارات السياسة الخارجية الأساسية، مثل قرار مواصلة المفاوضات مع مجموعة E3+3، أو إصرار إيران على حقها في تخصيب اليورانيوم، يتم اتخاذها من قبل المرشد الأعلى في صيغة قرار بتوافق الآراء بعد تشاور مكثف يقوم فيه بيت القائد والمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني بأدوار مهمة.

وللخطب العامة التي يلقيها المرشد الأعلى أهمية خاصة في السياسة الخارجية؛ إذ يشرح فيها للشعب الإيراني والعالم الخارجي المسار الإيراني أمام جمهور يتألف من أنصار النظام، وموظفي الخدمة المدنية، والمعلقين السياسيين. وهذه الخطب تحدد الخطوط التي تتحرك أيديولوجية الحكومة في نطاقها. وفي بعض الحالات ينتهج المرشد الأعلى سياسة خارجية موازية عبر المؤسسات الثقافية والملحقين العسكريين في السفارات. وكان هذا ما يحدث في كثير من الأحيان في ظل رئاسة خاتمي التي شهدت انفراجاً في العلاقات مع الغرب، ما أثار مخاوف بعض الجهات الفاعلة في إيران من أن الجمهورية الإسلامية قد تخسر مكانتها بين القوى الإسلامية الراديكالية.

وظائف خامنئي الثورية والدينية في الخارج

إن الوظيفة اللاهوتية الدينية للمرشد الأعلى، «مرجع التقليد والولي الفقيه»، يتم تأكيدها تجاه البلدان ذات الأغلبية الشيعية أو ذات الأقلية الشيعية القوية، مثل لبنان والعراق وأفغانستان، ومن ثم فإن السياسة الخارجية الموازية تصبح أكثر أهمية. وتعد العلاقة مع لبنان حالة خاصة؛ ذلك أن العلاقات بين إيران وحزب الله والشيعة في لبنان لها الأولوية على العلاقات الثنائية العادية مع بيروت.[28] ويبرر خامنئي المعاملة التفضيلية الممنوحة لحزب الله اعتماداً على وظيفته بوصفه الولي الفقيه الحاكم، وبكونه «مرجع

التقليد» الديني. وبذلك فإن حزب الله هو جزء من النظام الإيراني (ولكنه ليس جزءاً من الدولة الإيرانية).[29]

كما أن الروابط الشخصية وراء هذه العلاقة الوثيقة مثيرة للاهتمام هي الأخرى؛ إذ يُعتبر الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله أحد المقربين من خامنئي، كما يُعد نصرالله ومحمد يزبك ممثلَيْن «وكيلين» لخامنئي في لبنان في وظيفته بوصفه رجلَ دينٍ شيعياً.[30] وكانت هناك علاقة خاصة تقوم على الثقة بين المرشد الأعلى والعقل المدبر في الجهاز العسكري لحزب الله، عماد مغنية، الذي اغتيل عام 2008، والذي كان يعمل بشكل وثيق مع الحرس الثوري الإيراني.[31] ومن المعروف أن ثمة تعاوناً وثيقاً بين حزب الله والحرس الثوري في مجال الأمن (تنفيذ هجمات مشتركة في الدول الغربية، وتدريب الجماعات الموالية لإيران في المنطقة)، لذلك يمكننا أن نفترض أن المرشد الأعلى وطاقمه مطلعون بشكل جيد على أنشطة حزب الله اللبناني. إجمالاً يعمل حزب الله بصفة مستقلة إلى حد كبير، وإن كان ذلك يتم بالتشاور، وأحياناً بالتعاون، مع إيران. وقد زادت هذه الاستقلالية على ما يبدو منذ حرب الـ33 يوماً ضد إسرائيل في عام 2006. ولكن منذ اغتيال عماد مغنية في عام 2008 بدأ ممثلون عن الحرس الثوري الإيراني بممارسة المزيد من النفوذ على الحزب مرة أخرى.

وقد سارت الخطط بالنسبة إلى العراق على النهج نفسه. إذ عمل رجال دين عراقيون معروفون، يتحدر الكثير منهم من أسر مختلطة عراقية- إيرانية، في مناصب عالية في مكتب المرشد الأعلى، أو تولوا مراكز في الحكومة الإيرانية. ومع ذلك، فإن البرامج السياسية لشيعة العراق التي بدأها الإيرانيون (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وفيلق بدر، ومنظمة مقتدى الصدر فيما بعد) لم تحقق مستوى الكفاءة والأهمية الذي حققه حزب الله اللبناني. كما أن الرئيس الحالي للحكومة العراقية، نوري المالكي، هو سياسي تعود جذوره إلى حركة الدعوة الإسلامية العراقية، التي لطالما رفضت الوصاية الإيرانية. لذا فإن مكتب المرشد الأعلى يضطلع بأداء دور أقل أهمية في العلاقات الثنائية مع العراق.

وعلى النسق نفسه، فإن خامنئي لم يحقق نجاحاً يُذكر في جذب الشبكات والمراكز الدينية من كبار رجال الدين الشيعة في العراق (النجف وكربلاء) إلى صفه، حتى وإن

أصبحوا اليوم أكثر اعتماداً على طهران مما كانوا عليه قبل جيل مضـى.[32] ولا يـزال معظم آيات الله العظـام العـراقيين يعملـون بشـكل مسـتقل، وينـأون بأنفسـهم عـن سياسـات جارتهم.[33] وعلى الرغم من أنه يجب على إيران أن تراعي حساسية كبار رجال الدين الشيعة في سياستها الخارجية، فإنه لا يمكنها التعويل تلقائياً على دعمهم.[34]

زعيم العالم الإسلامي!

إن ادعاء إيران بأنها القوة الإسلامية القائدة من دون منازع – الأمر الذي يتضح مـن لقب «أمير المؤمنين أو ولي أمر المسلمين جميعاً» الذي يحملـه المرشـد الأعـلى – قـد أدى إلى نشوء مشكلات كبرى مع الدول السُّنية، ولاسيما المملكة العربية السعودية، وكذلك مصـر وتركيا. إن الرأي الشائع بين الأوساط الإسلامية في طهران، هو أن منصب «ولاية الفقيه» الديني والسياسـي الذي يتولاه خامنئي، يحتاج فحسب إلى تفسيره بشكل صحيح[35] لكـي تقتنع به أعداد كبيرة من السُّنة. وبطبيعة الحال، بالكاد يـتم الاعـتراف خـارج إيـران بهـذا الادعاء بالقيادة.[36]

ويعد منصب المرشـد الأعـلى وهيكلـه التنظيمـي العنصـر الأيـديولوجي الحقيقـي الوحيد في تشكيل السياسة الخارجية الإيرانية. وهذا المنصب لا يعمـل في فـراغ سياسـي ومؤسسـي، وإنما يرتبط بجهاز السياسة الخارجيـة جيـد التنظـيم، بـدعم مـن المؤسسـات البحثية الحديثة. وقد تم تأسيس هـذا الجهـاز بحيـث يشـجع مجموعـة واسـعة مـن الآراء المتنوعة، ومن ثم فإن صناع القرار الإيرانيين يتمتعـون في كـل الأوقـات تقريبـاً بإمكانيـة الاختيار بين النهج الأيديولوجي والبراجماتي في السياسة الخارجية.

الأيديولوجيا والبراجماتية في السياسة الخارجية الإيرانية

«الأيديولوجيا الإسلامية» في إيران ليست بأيديولوجية تمت صياغتها بشـكل صـارم بالمعنى الحقيقي للكلمة، بل هي خليط من عناصـر سياسية فكرية مختلفـة؛ مثـل القوميـة، ومكافحة الاسـتعمار ومناهضـة الإمبرياليـة، وأفكـار مقتبسـة مـن الماركسـية والإسـلام السياسـي والفكر السياسـي الشيعي التقليدي. إن التناقضات الكامنة بين هذه العناصـر

تجعل من المستحيل تقريباً الخروج منها بأي نوع من السياسة الواقعية realpolitik المتجانسة؛ فالإسلام السياسي لدى أمثال الخميني، والتفكير القائم على العالم الثالث كلاهما مذهب ثوري يدّعي أنه صالح عالمياً؛ أما القومية والشيعية من جهة أخرى، فتتمحور على التوالي حول إيران أو الشيعة، كما أنها تقليدية ومحافظة.

نظرة عامة حول التأثيرات الأيديولوجية والدينية في السياسة الخارجية لإيران

	إسلامية	علمانية
ثوري	خمينية الإسلام السياسي	الفكر القائم على العالم الثالث
محافظ	الشيعة التقليدية	القومية

لقد استغلت الدبلوماسية الإيرانية هذه التناقضات من أجل فرض المزيد من البراجماتية – ومن ثم اكتساب مساحة أكبر للمناورة – في السياسة الخارجية، من خلال تأكيد بعض العناصر الأيديولوجية التي تتناسب مع متطلباتها:[37]

- فيما يتعلق بجيرانها المباشرين، فإن السياسة الخارجية الإيرانية تحكمها المصالح الوطنية، ومن ثم البراجماتية. والأولويات السياسية والاستراتيجية بالنسبة إليها هي الحفاظ على أمن أراضيها، والسيادة الوطنية، والتنمية الاقتصادية في إيران.

- أما فيما يخص الدول الإسلامية في المنطقة، فإن إيران تؤكد هويتها الإسلامية الثورية، ولكن في بعض الحالات يكون عليها القيام بدور الحامية للشيعة في المنطقة. وهي تركز أولوياتها السياسية في المنطقة حول الدفاع عن المسلمين، وخصوصاً الفلسطينيين.

- وفي ما يتعلق بباقي العالم، تسلط إيران الضوء على هويتها كدولة في مقدمة العالم الثالث، وتروج لمعاداة الإمبريالية.

السياسة الخارجية الثورية في الدستور الإيراني وتبعاتها

متى ورد ذكر السياسة الخارجية في الدستور الإيراني، فإن التركيز ينصب دائماً على الجوانب الثورية لأيديولوجية الدولة.[38] وبالإضافة إلى ذلك، فإن مبدأ الاستقلال السياسي يرد بوصفه فكرة مهيمنة خلال كامل نص الدستور الإيراني.[39]

لذا فإن الفقرة 16 من المادة 3، في الدستور، تنص على أن تنظيم السياسة الخارجية لإيران يجب أن يقوم على أساس «المعايير الإسلامية»، وعلى مبادئ «الالتزامات الأخوية تجاه جميع المسلمين، والحماية الكاملة لمستضعفي العالم». وتحث المادة 11 على وحدة المجتمع الديني الإسلامي؛ إذ تنص على أن حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية يجب عليها «إقامة كل سياستها العامة على أساس تضامن الشعوب الإسلامية ووحدتها، وأن تواصل سعيها من أجل تحقيق الوحدة... في العالم الإسلامي». وتتكرر هذه الدعوات في شكل أكثر وضوحاً في الفصل العاشر تحت بند السياسة الخارجية (في المواد 152-154) من الدستور. وكذلك، فإن المادة 153 تنص على منع عقد أي معاهدة «تؤدي إلى السيطرة الأجنبية على الثروات الطبيعية والاقتصادية وعلى الثقافة والجيش والشؤون الأخرى للبلاد». كما أن التحالفات مع «القوى المتسلطة» محظورة صراحة بموجب المادة 152. وتنص المادة ذاتها على أن الدستور ساري المفعول خارج حدود الدولة الإيرانية، كما تؤكد هذه المادة أن إيران ملزمة بالدفاع عن حقوق جميع المسلمين. ويتكرر هذا الالتزام في صياغة مماثلة في المادة 154 التي تنص على أنه على الرغم من أن الجمهورية الإسلامية تمتنع عن التدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى، فإنها تدعم «نضال المستضعفين (المظلومين) للمطالبة بحقوقهم ضد المستكبرين (الظالمين) في أي نقطة من العالم». وفي هذه المادة تصوغ إيران زعمها بأن أيديولوجيتها صالحة على نطاق عالمي، وتبرر هذا الزعم الجريء بالقول إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تعتبر «سعادة الإنسان في المجتمع البشري كله» قضية مقدسة لها.[40]

يشكل التوجه المعادي للإمبريالية في الدستور، إلى جانب التقاليد الثورية، أساس معاداة إيران للولايات المتحدة الأمريكية وللصهيونية، باعتبارها أهم ركائز أيديولوجية

الدولة الإيرانية. فبعد انتصار الثورة سحبت طهران اعترافها الرسمي بإسرائيل، كما قامت بتجميد أو قطع العلاقات مع الدول الإسلامية التي حافظت على علاقات طبيعية مع إسرائيل (مثل المغرب ومصر والأردن). إن هذه الخطوات والعداء الإيراني تجاه إسرائيل تم تبريرها بناءً على الالتزامات المستمدة من الدستور، والتي توجب تقديم الدعم للفلسطينيين المستضعفين. وفي الوقت نفسه يزعم الإيرانيون بأن موقفهم غير القابل للمساومة تجاه الدولة اليهودية ليس بدافع معاداة السامية، وأن كراهية اليهود ليست من خصالهم.[41]

ولو كانت إيران ستأخذ الوعود المثالية في دستورها حرفياً، بما في ذلك تأكيد صلاحية أيديولوجيتها على مستوى عالمي، فستضطر طهران عندئذ إلى اتباع سياسة خارجية ثورية دائمة. ولكن في الواقع، لم تتمكن إيران من تحقيق هذه المطالب الطوباوية إلا في المرحلة الأولى بعد عام 1979؛ أي عندما كان تصدير الثورة ونشر الإسلام السياسي ذي الطابع الخميني هما فعلياً الهدفان الرئيسيان لسياستها الخارجية. وفي ذلك الوقت، كان يُنظر إلى الحرب الطويلة ضد العراق (1980–1988) باعتبارها جزءاً من ثورة العالم الإسلامي الكبرى القادمة التي من شأنها أن ترتقي بقوى الإسلام السياسي لتصبح بديلاً حقيقياً لتكتلات قوى المعارضة إبان الحرب الباردة. وقد حدَت هذه الأهداف بإيران إلى اتخاذ موقف محايد تماماً من الصراع بين الشرق والغرب كما يوضح شعار «لا شرقية ولا غربية – الجمهورية الإسلامية». وعلى خلفية ذلك كان من الطبيعي أن تُولي دبلوماسية طهران اهتماماً كبيراً بعضوية إيران في حركة عدم الانحياز.

أهمية حركة عدم الانحياز

بعد نهاية الحرب الباردة، فإن حركة عدم الانحياز – التي أسستها عام 1961 [42] دول مهمة مثل الهند ومصر والبرازيل والأرجنتين – ذهبت في غياهب النسيان في الغرب. أما بالنسبة إلى إيران، فقد بقيت برغم ذلك ذات أهمية لسببين: أولهما، لأن إيران ليست مندمجة بشكل كافٍ في الهياكل المؤسسية للعلاقات الدولية؛ وثانيهما، لأن النخب في طهران تعتقد بأن إيران ستحصل ضمن حركة عدم الانحياز على الاعتراف الذي يمنعه عنها جزء من المجتمع الدولي.

وتؤكد بعض الجماعات في طهران الأهمية الأيديولوجية لحركة عدم الانحياز.[43] ويعتبر هؤلاء أن دول عدم الانحياز والبلدان النامية لم تعد مهددة من قبل الإمبريالية بالمعنى التقليدي، وإنما تهددها الآن «الإمبريالية الجديدة»، والتي يقصدون بها الاعتماد الثقافي والاقتصادي على الغرب. ويرى هؤلاء بأن دول حركة عدم الانحياز ملزمة بتغيير ميزان القوى في جميع أنحاء العالم – في الأمم المتحدة مثلاً – لصالحها. ويرى نائب الرئيس [في عهد نجاد] محمد رضا رحيمي مستقبل حركة عدم الانحياز ككتلة سياسية قائمة بحد ذاتها في عالم متعدد الأقطاب، حيث تتحد صفوفها لتشكيل جبهة موحدة لتحدي الغرب. ويؤكد رحيمي أن الحركة تبحث الآن عن «حامل لواء»، وهو الدور الذي يرى بأن إيران ستكون مناسبة لتوليه.[44] لذا ترى طهران نفسها زعيمة لـ«كتلة العالم الثالث».

ومع ذلك، فإن أهمية حركة عدم الانحياز هي في الواقع موضع جدل في إيران. وينتقد المشككون انخفاض الطابع المؤسسي وغياب التعاون داخل الحركة، كما أن إيران شعرت بالاستياء بسبب قلة الدعم الذي حظي به ترشح طهران كعضو غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عام 2008.

إن مؤتمر حركة عدم الانحياز الذي انعقد في طهران في شهر أغسطس عام 2012، الذي تولت إيران رئاسته للمرة الأولى منذ عقود بعد نهاية فترة رئاسة مصر، قد حظي بتغطية كبيرة في وسائل الإعلام الدولية، ما أعطى إيران فرصة نادرة لتقديم نفسها بوصفها جزءاً من الرأي العام الدولي. ويُعزى حجم الاهتمام غير العادي بانعقاد المؤتمر، إلى الضغوط الكبيرة من جانب إسرائيل والولايات المتحدة لمقاطعة المؤتمر، والتي بلغت ذروتها في الجدل ضد المشاركة التقليدية للأمين العام للأمم المتحدة في الاجتماع، وكذلك مشاركة رؤساء دول وحكومات أخرى، ولاسيما رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينج، والرئيس المصري حينئذ محمد مرسي.[45] ولم يكن الساسة الإيرانيون وحدهم هم من فسر فشل حملة المقاطعة هذه كدليل على أن الولايات المتحدة فشلت في عزل إيران.

وعلى الرغم من انعقاد المؤتمر كما هو مخطط له، فقد كان أيضاً مسرحاً لبعض الخلافات. فقد أثار الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون مجدداً موضوع مؤتمر المحرقة

اليهودية، في حين افتتح محمد مرسي كلمته مشيداً بالخلفاء السنة الأربعة، ما شكل إهانة للراديكاليين الشيعة. كما أن انتقاداته اللاذعة بحق الحكومة السورية قد تُرجمت على نحو خاطئ عمداً. وقد أولت وسائل الإعلام الغربية في تغطيتها اهتماماً كبيراً لهذه المماحكات، إلا أن الانطباع الذي أوحت به وسائل الإعلام لم يتوافق وانطباعات المشاركين بدقة؛ فقد اقتصر الوفد المصري على إبداء احتجاجات حماسية لا غير. لذا فإن اجتماع حركة عدم الانحياز في طهران سجل انتصاراً بالنسبة إلى إيران،[46] حتى وإن لم تُعلن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز أي دعم للنظام السوري، كما كانت الحكومة الإيرانية تأمل.[47]

واستنتجت النخب الإيرانية من عضوية إيران في حركة عدم الانحياز أن إيران تتكامل مع المجتمع الدولي «الحقيقي» وتحظى باحترامه.[48] ومن ثم فإن مؤتمرات حركة عدم الانحياز تخدم الجمهورية الإسلامية بوصفها «ساحة دولية بديلة». والأكثر من ذلك أن طهران تفترض ضمنياً أن جميع الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز تتشارك مع إيران في موقفها المناهض للإمبريالية. ويتم توثيق اجتماعات حركة عدم الانحياز بالتفصيل في وسائل الإعلام الإيرانية، كما أنها تخدم في تكريس موقف النظام المعادي للإمبريالية والولايات المتحدة، ما يزيد من صعوبة التوصل إلى أي تفاهم مع الغرب. ومع ذلك، فقد حاول صناع القرار في طهران مراراً وتكراراً تغيير علاقة إيران مع الولايات المتحدة.

معاداة أمريكا

بعد اقتحام المتطرفين الإسلاميين للسفارة الأمريكية في طهران واحتجازهم موظفي السلك الدبلوماسي رهائن (1979–1980)، قطعت الولايات المتحدة علاقاتها بإيران الثورية. ومنذ ذلك الحين أصبح العداء بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران ثابتاً استراتيجياً في المنطقة، وأصبحت معاداة الولايات المتحدة سمة تتصف بها السياسة الخارجية الإيرانية.[49]

الاتصالات الاقتصادية و«الصفقة الكبرى»

على الرغم من قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، فقد حافظت إيران والولايات المتحدة على اتصالات اقتصادية لسنوات عدة بعد ذلك. ففي مطلع ثمانينيات

القرن الماضي، أو بعبارة أخرى، خلال المرحلة الحاسمة من الثورة، كانت الولايات المتحدة لا تزال أكبر مشترٍ للنفط الإيراني. ولم تقلص واشنطن علاقاتها التجارية بطهران إلى أن صدر «قانون العقوبات ضد إيران وليبيا» عام 1996، وحتى في ذلك الوقت بقيت الأغذية والأدوية معفاة من العقوبات حتى منتصف عام 2012. ومن ثم فقد بقيت الولايات المتحدة فترة طويلة المورِّد الرئيسي للقمح إلى إيران.[50]

وقد تمكن دعاة التقارب الأمريكي- الإيراني في كلا البلدين من التعبير عن وجهات نظرهم مراراً. ومن المحتمل أن الفضل في ذلك يعود إلى أن الجانبين حافظا على قنوات اتصال مفتوحة بعيداً عن الأضواء، الأمر الذي يُعرف باسم «دبلوماسية المسار الثاني». وفي مايو 2003 تم إعلان مذكرة إيرانية وضعت النقاط الرئيسية للتعاون المحتمل بين الولايات المتحدة وإيران. وحدد واضعو هذه الوثيقة الترتيبات الممكنة للتعاون في مجال الإرهاب، وتم الاتفاق حول الشفافية بشأن البرنامج النووي الإيراني، والاعتراف بحل الدولتين بين إسرائيل وفلسطين. لكن أهم ما ورد في هذه الوثيقة هو جدول زمني مفصّل بشأن تدابير بناء الثقة، والتي كان الإيرانيون بموجبها مستعدين لتقديم تنازلات مقابل رفع العقوبات الأمريكية. وعلى ما يبدو فإن المبادرة إلى هذه الترتيبات المسماة «الصفقة الكبرى» جاءت من قبل الحكومة الإيرانية، وربما تم إعداد المذكرة بالتشاور مع المرشد الأعلى. وقام السفير السويسري في طهران، تيم جولديمان، بنقل المبادرة للأمريكيين، إلا أن إدارة جورج دبليو بوش (الابن) رفضت الاقتراحات الإيرانية، وربما تكون الولايات المتحدة قد قرأت الخطوة الإيرانية باعتبارها مؤشراً على ضعف الجانب الإيراني.[51]

رفع المحرمات في العلاقات بالولايات المتحدة

برغم ذلك، فإن الولايات المتحدة عدّلت في منتصف عام 2008 موقفها المتشدد ضد إيران، وعرضت في إطار مجموعة E3+3 (بريطانيا وفرنسا وألمانيا، إضافة إلى الولايات المتحدة وروسيا والصين) حزمة تعاون واسعة النطاق على إيران. والأكثر من ذلك، فإن وزيرة الخارجية الأمريكية، في ذلك الوقت، كوندوليزا رايس وقّعت مع وزراء خارجية الدول الخمس الأخرى المشاركة في الحوار خطاباً عرضه خافيير سولانا شخصياً على وزير

الخارجية الإيراني منوشهر متكي يدعو فيه إيران إلى التعاون مع المجتمع الدولي.[52] إلا أن ردود فعل القيادة الإيرانية كانت متحفظة وسلبية إجمالاً. ومن الواضح أن طهران هذه المرة فسرت الرسالة على أنها اعتراف بالضعف الأمريكي، ومن ثم فقد أهدرت فرصة أخرى. ثم انتظر الإيرانيون انتخاب رئيس أمريكي جديد في أواخر عام 2008، ولكن من دون وضع أي خطة في حال كان خلّف جورج دبليو بوش سيتبنى سياسة أكثر تصالحية تجاه إيران. بعد ذلك جاءت المفاجأة الكبرى لطهران في رسالة وجهها الرئيس الأمريكي الجديد، باراك أوباما، مباشرة إلى الشعب الإيراني بمناسبة السنة الفارسية الجديدة.[53] وفي 25 مارس 2009 جاء رد المرشد الأعلى خامنئي من مدينة مشهد.[54] ففي حين أن خامنئي لم يمتنع عن استخدام الخطاب الإسلامي الاستفزازي، إلا أنه ولأول مرة صوّر العلاقات بالولايات المتحدة على أنها تأتي في سياق تضارب المصالح السياسية، لا بوصفها صراعاً أيديولوجياً. وبذلك فقد رفع خامنئي بحذر المحرمات بشأن مسألة تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة. عندئذ فحسب تمكن أحمدي نجاد من إجراء محاولة – لم تتكلل بالنجاح – لتحسين العلاقات بالولايات المتحدة. وكان هناك سببان رئيسيان لإخفاقه: أولهما، الضغوط من المجموعات المتشددة في إيران. وثانيهما، حقيقة أن إيران لم تتخلَّ رسمياً بعد عن معاداتها لأمريكا.

وهذا التحول في الإطار النظري للسياسة الخارجية بعيداً عن معاداة الولايات المتحدة لا يمكن أن يتحقق إلا على يد خامنئي. إن منطق الحنكة السياسية يوحي بأن هذا التحول هو خطوة واضحة، كما تشير حالات التعاون الأمريكي – الإيراني التي تحدث في بعض الأحيان، ما يدل على النهج البراجماتي لدى الجانب الإيراني.

البراجماتية (المصلحة) بوصفها مبدأ عملياً أساسياً

حتى عندما كانت الحرب مستعرة بين إيران والعراق (1980–1988)، اضطرت النخب الإيرانية إلى الاعتراف بأن السياسة الخارجية التي تستند إلى الأيديولوجيا وحسب ولا يمكن أن تكون قابلة للتطبيق، وسوف تضر البلاد أكثر مما تنفعها. وعلى الصعيد الداخلي، كان من الصعب كسب القبول للانتقال نحو المزيد من الواقعية؛ فكان لابد أولاً

من القضاء على نفوذ العناصر المتطرفة التي كانت تعمل من تلقاء نفسها لتصدير الثورة. وبعد قبول الخميني قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 598 لعام 1988 بوقف إطلاق النار، وتولي رفسنجاني منصب الرئيس، واستلام خامنئي منصب المرشد الأعلى في عام 1990، انتهت مرحلة السياسة الخارجية القائمة على الأيديولوجية أو الطوباوية. ومنذ ذلك الحين برزت البراجماتية، والاحترافية، والمصالح الوطنية إلى الواجهة، ولكن بالطبع من دون التخلي عن الأيديولوجية باعتبارها إطاراً مرجعياً.[55]

وأصبحت النفعية (المصلحة) هي المبدأ الأساسي في السياسة الخارجية؛ إذ وضع النظام مصالح الأمة (ومصالحه) قبل العقيدة الأيديولوجية. ومنذ وفاة الخميني (عام 1989) لم تُشر القيادة الإيرانية صراحة إلى مبدأ المصلحة سوى مرة واحدة فقط، وذلك عام 1998، في سياق إلغاء تدخل عسكري مزمع في أفغانستان [رداً على قتل أعضاء طالبان دبلوماسيين إيرانيين في أفغانستان]. ذلك أن الحكومة وبناء على تحليل عقلاني للتكاليف والمنافع اتخذت قراراً برفض خطط الجيش للتدخل في أفغانستان؛ إذ إنها لم تقتنع باستراتيجية الخروج التي وضعها.

كما أن طهران بلغت أحياناً حداً مستغرباً في سعيها لمبدأ المصلحة، وصل حتى إلى حد التعاون مع إسرائيل. فخلال الحرب بين إيران والعراق أصبح ما كان يُعرف رسمياً ومن قبيل الاستخفاف باسم «الكيان الصهيوني»، أحد أهم مورِّدي الأسلحة والأدوية بالإضافة إلى قيامه بشراء النفط الإيراني، وذلك بعلم قائد الثورة الخميني. واستمر هذا التعاون في ظل رئاسة رفسنجاني، وتم إبرام صفقات مماثلة كانت في الغالب سرية مع رجال أعمال إسرائيليين أصحاب نفوذ حتى الماضي القريب.[56]

ومن دون أدنى شك، فإن مبدأ النفعية قد أسهم كثيراً في تهدئة التصعيد في السياسة الخارجية الإيرانية. لكن برغم واقعيته السياسية، فإن مبدأ المصلحة لا يعني تجاوز الأيديولوجيا، بل يعني احتواءها في أحسن الأحوال. وفي كثير من الحالات كانت طهران تبرر التحولات في اتجاه السياسة العامة على أسس أيديولوجية، أو تضخّمها، وأحياناً تدعمها بقرار من المرشد الأعلى. ومن ثم، فهناك بعض الأدلة على أنه على الرغم من أنه

يمكن استعمال مبدأ المصلحة لتجاوز العقيدة الأيديولوجية في السياسة الخارجية، فإن هذا الاعتدال في مجال السياسة الخارجية يمكن موازنته عبر تصلّب المواقف العقائدية في مجالات أخرى، وعلى سبيل المثال في السياسة الداخلية. وعلاوة على ذلك، فإنه حتى في السياسة الخارجية لا يعني مبدأ المصلحة التخلي عن الأيديولوجية بالمعنى الفعلي للكلمة. لذا يرى بعض المحللين أنه لا يوجد في المحصلة ما يشير إلى أن إيران تعطي التنمية الاقتصادية وإدماج البلاد في الاقتصاد العالمي أولوية على أيديولوجية الدولة، وأنه من المستبعد تجاوز النهج العقائدي؛ فمن الواضح أن النخب لا مصلحة لها في ذلك.[57] ويرى هؤلاء المحللون أن السيناريو الأرجح يتمثل ببساطة في تعاقب مراحل الأيديولوجية المثالية والبراجماتية الواقعية في السياسة الخارجية.[58]

وتوضح الحالات الثلاث الآتية كيف تكون الأيديولوجية والبراجماتية النفعية أو (المصلحة) متوازنتين تقريباً في السياسة الخارجية الإيرانية؛ ما يشير إلى الحاجة دائماً إلى أخذ الواقع السياسي والأيديولوجيا في الاعتبار معاً. ومن الواضح كم تختلف أولويات السياسة الخارجية اعتماداً على ما هو على المحك؛ ففي آسيا الوسطى وأفغانستان يتصرف الإيرانيون في المقام الأول بناء على مصالحهم الوطنية؛ وفي البرنامج النووي يضطلع النظام العالمي والفوائد الاستراتيجية بأداء دور كبير، أما فيما يتعلق بالشرق الأوسط والخليج العربي، فإن الدافع الأساسي وراء النهج الإيراني هو الاعتبارات الإسلامية والقومية.

آسيا الوسطى وأفغانستان: الاقتصاد والأمن

إن السياسة الإقليمية الإيرانية فيما يتعلق بدول آسيا الوسطى ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي تتسم بأنها براجماتية وقائمة على المصلحة.[59] فسواء في صراع كاراباخ بين أذربيجان وأرمينيا، أو في الحرب الأهلية الطاجيكية، أثبت الإيرانيون قدرتهم على وضع الاعتبارات العرقية والطائفية والعقائدية جانباً، على النحو الذي ظهر في دعمهم لأرمينيا المسيحية في صراع كاراباخ، وفي التعاون الإيراني مع روسيا ضد القوى الإسلامية في طاجيكستان. وقد اتبعت إيران نهجاً براجماتياً مماثلاً في سياستها تجاه أفغانستان، حتى وإن كانت استمدت الدعم بشكل أساسي من الجماعات الشيعية.

وعلى الرغم من أن علاقات إيران بمعظم دول آسيا الوسطى والقوقاز لا تنطوي على إشكالات، فإن عدداً من القضايا العالقة بلا حل تشكل مصادر محتملة لنشوب النزاع. ومن بين تلك القضايا، الوضع القانوني لبحر قزوين، الذي يعتمد عليه حق استغلال احتياطيات الغاز المهمة،[60] بالإضافة إلى الخلاف حول حقوق استخدام مياه نهرَي هلمند وهريرود اللذين ينبعان من أفغانستان ويعبران الأراضي الإيرانية.[61] وتنظر طهران إلى استخدام أفغانستان لمياه المستويات العليا للأنهار في مشاريع التنمية، كمحطات توليد الطاقة الكهرومائية والري، باعتباره تصرفاً غير ودي.

إلا أن العلاقة الأكثر حساسية هي مع أذربيجان،[62] إذ تتهم باكو الإيرانيين بتقديمهم الدعم لأرمينيا وللمتطرفين الإسلاميين على حد سواء. من جانبهم، ينظر الإيرانيون إلى الطبيعة العلمانية والتوجه الغربي للجمهورية القوقازية بوصفهما تهديداً، كما أن باكو هي موضع اشتباه بالنسبة إلى طهران في ما يتعلق بتعزيز النزعة الانفصالية بين الأذريين الإيرانيين. وتشعر القيادة الإيرانية بالاستفزاز بشكل خاص من علاقات أذربيجان الجيدة بإسرائيل والتعاون بين البلدين في قطاع الطاقة وفي مجالات التكنولوجيا المتطورة والأمن.[63]

إيران بوصفها مركزاً جغرافياً اقتصادياً

إن الهدف الحقيقي من السياسة الإقليمية الإيرانية في القوقاز وآسيا الوسطى، بما في ذلك أفغانستان، هو تحقيق التكامل الاقتصادي في المنطقة، بحيث تصبح إيران بعد ذلك مركزاً لها. وقد تمثلت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه في تأسيس منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) عام 1985. وتضم هذه المنظمة في عضويتها إلى جانب أفغانستان وباكستان وتركيا، الجمهوريات السوفيتية السابقة كافة تقريباً في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (باستثناء جورجيا وأرمينيا). وأحد أهداف منظمة التعاون الاقتصادي هو التوسع في طرق النقل بين الدول الأعضاء كوسيلة لتسهيل التجارة وتعزيزها. ويدرك الإيرانيون حتماً الإمكانات المحدودة للتعاون، والعقبات الكبيرة التي تعيق قيام «منطقة منظمة التعاون الاقتصادي»، ولكن طهران ترى أنه ما من بديل عن التعاون الإقليمي.[64]

تعتزم القيادة الإيرانية جعل البلاد مركزاً لخطوط إمدادات الطاقة وطرق نقلها بالنسبة إلى أوروبا وروسيا والشرق الأوسط من جهة، وآسيا الوسطى والصين وشبه القارة الهندية من جهة أخرى. لذا فإن إيران قد ضمت جهودها إلى روسيا والهند للبدء في مشروع لبناء ممر دولي للسكك الحديد بين الشمال والجنوب[65] بغية ربط بحر قزوين بالخليج العربي. وقد تم وضع تصور لمشروع مماثل لربط البلدان غير الساحلية في آسيا الوسطى مع الخليج العربي. ويبدو أن الهند لها المصلحة الأكبر في تنفيذ هذه المشروعات سريعاً، حيث مارست نيودلهي مؤخراً الضغط على إيران لإغلاق آخر الثغرات المتبقية في شبكة السكك الحديد الإيرانية.[66]

إلا أن الأهم من ذلك، من وجهة نظر اقتصادية واستراتيجية، هي الخطة الإيرانية لكسب الصين والهند وأوروبا كأسواق لتصريف الغاز الإيراني. ففي عام 2001، مع اقتراب نهاية رئاسة خاتمي الثانية، كان الاتحاد الأوروبي لا يزال يرى في احتياطيات الغاز الإيراني بديلاً جذاباً من الغاز الروسي. وفي الواقع، أوصت المفوضية الأوروبية في ذلك الوقت صراحة بتوسيع العلاقات مع طهران في مجال الطاقة.[67] لكن مع تصاعد القضية النووية، التي طغت بحلول عام 2005 على العلاقات بين أوروبا وإيران، تم استبعاد هذا الخيار. ويعد مشروع نابوكو، المصمم لنقل الغاز الإيراني والعراقي عبر تركيا والبلقان إلى وسط أوروبا كبديل للغاز الروسي، مثالاً واضحاً.[68] ففي عام 2010، ألغت شركة نابوكو الدولية لخطوط الأنابيب خططاً لمد خط أنابيب ثالث على الحدود الإيرانية-التركية، ما يشير إلى نهاية أي خطط توسع أخرى نحو إيران في المستقبل المنظور.[69]

وفي أعقاب هذه التطورات، بدأت إيران تولي أهمية أكبر لمشروع خط الأنابيب الشرقي «إيران وباكستان والهند (IPI)» لنقل الغاز الإيراني إلى باكستان والهند. وتنعقد الآمال على خط أنابيب إيران-باكستان-الهند؛ فمن شأن المصلحة المشتركة المتمثلة في الاستقرار الإقليمي أن تساعد على تهدئة النزاع الهندي-الباكستاني (ومن هنا جاء الاسم الأصلي «خط أنابيب السلام»). وقد وقعت باكستان وإيران بالفعل اتفاقات أولية في عام 1995. وفي عام 2003 تم تشكيل فريق عمل إيراني- باكستاني، وتبعه بعد عامين توقيع

مذكرة تفاهم لضم الهند إلى المشـروع. وبرغم أن الهند انسحبت مرة أخرى في عـام 2007، فقد أبرمت إيران وباكستان المزيد من الاتفاقات عام 2009 وعام 2010.[70] ويُعزى عموماً قرار الهند بالانسحاب من المشـروع لضغوط من الولايـات المتحـدة. ومـع ذلـك، يعتقـد الدبلوماسيون الإيرانيون أن تلك كانت مجرد محاولة من قبل الهنـد لتخفـيض سـعر الغـاز الإيراني، ما جعل طهران تأمل في انضمام الهند إلى المشـروع مجدداً في مرحلة ما.[71]

الاستراتيجية الاقتصادية

يجـب عـدم التقليـل مـن أهميـة طـرق العبـور وخطـوط أنابيـب الغـاز في المسـتقبل الاقتصادي لإيران. إن مدى الأهمية التي توليها طهران لهذه السياسة الواقعية القائمة عـلى المصالح الاقتصادية يتضح عبر ورقة استراتيجية اقتصادية تطرح إيـران باعتبارهـا مـورّداً للطاقة يمكن الاعتماد عليه في المستقبل، وهذه هـي الورقـة الاسـتراتيجية الوحيـدة التـي صاغتها إيران باعتبارها وثيقة ملزمة.[72] وبـرغم أن المبـادئ الـواردة في «رؤيـة الجمهوريـة الإسلامية الإيرانية خلال 20 عاماً» لا تخلو مـن الخطـاب الأيـديولوجي،[73] فـإن الرسـالة الأساسية هي اقتصادية، ومن ثم فإنها ولأول مرة تضع أهداف النمو والازدهار على قـدم المساواة مع المفاهيم الراديكالية المنصوص عليها باعتبارهـا المبـادئ التوجيهيـة للدسـتور. وهذا يدل على أكثر من مجرد البراجماتية أو النفعية (المصلحة)، التي لا توجب الـتخلي عـن المواقف الأيديولوجية وإنما تنطوي على تغليب المصالح الوطنية كأولويـة عـلى البـديهيات الثورية في السياسة الخارجية. لكن طموحات إيران لتوسيع طرق النقل وخطـوط أنابيـب الغاز ليست ممكنة إلا في بيئة آمنة. وهنا تتلاقـى المصـالح الإيرانيـة مـع مصـالح الغـرب، ولاسيما الولايات المتحدة، التي – تماماً كإيران – لـيس لهـا مصـلحة في الفوضـى وفشـل الدول في المنطقة.

أفغانستان

إن هذا التقارب في المصالح كان حتماً قوياً بما فيـه الكفايـة لكـي تتعـاون الجمهوريـة الإسلامية الإيرانية مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد حركة طالبان مع نهاية عـام 2001 ومطلع عام 2002. لكن هذا التعاون توقف بعد خطاب «حالة الاتحـاد» الشـهير للـرئيس

جورج بوش الذي وصف فيه إيران بأنها جزء من «محور الشر». ولكن حتى في ذلك الحين، استمرت إيران بالمشاركة في قضية أفغانستان، باعتبارها شريك تعاون غير مباشر للغرب؛ فقد شاركت طهران في أهم المحافل الدولية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار في أفغانستان؛ لذا ومنذ عام 2011، كانت إيران عضواً نشطاً في عملية إسطنبول، التي تستند إلى «إعلان كابول بشأن علاقات حسن الجوار» الموقّع عام 2002 [74] ويضم جميع الدول المجاورة لأفغانستان. وفي مؤتمر «قلب آسيا» الوزاري الذي انعقد في كابول في يونيو 2012، اتفق المشاركون في عملية إسطنبول[75] على سلسلة من إجراءات بناء الثقة التي يمكن للدول المعنية المشاركة فيها. وتشمل هذه الإجراءات تدابير للحماية من الكوارث، ومكافحة الإرهاب، ومكافحة تجارة المخدرات، وتأسيس غرفة تجارية مشتركة، والتوسع الاقتصادي، والبنية التحتية الإقليمية، والمشاريع التعليمية والتدريبية، ومن ثم فهي تشمل أهم المصالح الإيرانية في أفغانستان. وفي الواقع، تعد إيران أحد أكبر المستثمرين في أفغانستان، وأحد أهم شركائها التجاريين. بالإضافة إلى ذلك، هناك القوة الناعمة الإيرانية في مجال التعليم، ولاسيما للمجموعات الشيعية والناطقة باللغة الفارسية؛[76] فتأثير طهران الثقافي الذي تمارسه عبر مؤسسات الدولة أقل من التأثير الذي تحققه عبر القنوات الدينية، ويدير معظم المؤسسات التعليمية رجال الدين من مدينة قم، من الذين أسسوا دوائر دعم محلية تتيح للداعمين الإيرانيين البقاء بعيداً عن الأضواء.

وتسعى طهران أيضاً إلى تحسين علاقاتها الثنائية بأفغانستان. وتعمل الدولتان معاً بشكل وثيق بشأن قضية اللاجئين،[77] وفي محاربة تجارة المخدرات، وقد تم بالفعل توقيع العديد من الاتفاقيات في هذه المجالات. وترغب إيران في تكثيف التعاون أكثر في مجال السياسة الأمنية؛ للحيلولة دون عودة حركة طالبان وغيرها من الجماعات السُّنية المتطرفة المماثلة.[78] ولكن حتى الآن حالت الولايات المتحدة الأمريكية دون تحقيق هذه الرغبة، فهي تسعى جاهدة لفرض قيود سياسية على الأفغان في علاقتهم بإيران.

وتحاول طهران الرد على الضغط في أفغانستان بضغط مقابل، وذلك على سبيل المثال، عن طريق الحرس الثوري الإيراني، وتحديداً فيلق القدس. وتشمل هذه الاستراتيجية توريد الأسلحة إلى الجماعات المناهضة للغرب، بما في ذلك أعضاء سابقون في حركة

طالبان، وهو إجراء اتخذته إيران رداً على اتصالات غربية مع مجموعات من طالبان.[79] وعموماً، تبقى إمدادات الأسلحة الإيرانية دون عتبة استفزاز معينة؛ فعلى سبيل المثال، لا تشمل هذه الإمدادات صواريخ أرض- جو، وفي الوقت ذاته فإن ضبط الإمدادات يضمن إمكانية توقع التطورات الآتية إلى حد ما.[80] والغرض الأساسي هنا ليس بناء شراكات استراتيجية، وإنما إرسال إشارات سياسية إلى الأمريكيين، الذين تشك طهران باستخدامهم أفغانستان لدعم الانفصاليين السنة المتطرفين في شرق إيران. وفي نهاية المطاف، فإن أياً من الجانبين الإيراني أو الأمريكي ليس في وضع يتيح له إزاحة خصمه من أفغانستان.

وهذا الوضع لن يتغير حتى بعد انتهاء مهمة حلف شمال الاطلسي (الناتو) في أفغانستان كما هو مقرر في عام 2014؛ إذ إن آلافاً عدة من الجنود الأمريكيين سيبقون متمركزين في البلاد. ومع أخذ هذا الأمر في الاعتبار، فقد نادى المحللون والسياسيون الغربيون مراراً بضرورة الشراكة الغربية – الإيرانية بشأن قضية أفغانستان.[81] وقد أثبت الإيرانيون فعلاً عام 2001/ 2002 أنهم قادرون على الانخراط في تعاون بنّاء مع الغرب. ويتوقف استعدادهم لتكرار ذلك مرة أخرى على عوامل عدة، بما في ذلك التقدم بشأن القضية النووية التي تهيمن حالياً على العلاقات الإيرانية بالغرب.

الخطاب القائم على العالم الثالث واستعراض القوة: برنامج إيران النووي

تنظر النخب الإيرانية إلى التكنولوجيا النووية باعتبارها أهم أشكال التكنولوجيا وأحدثها. وهذا الموقف التقليدي لدولة من العالم الثالث تجاه التكنولوجيا قد شكّل أساس الموقف التفاوضي الإيراني مع مجموعة الترويكا الأوروبية E3 (بريطانيا وفرنسا وألمانيا)، وكذلك الأمر مؤخراً مع مجموعة E3+3 (الترويكا الأوروبية، بالإضافة إلى الولايات المتحدة والصين وروسيا). ولكسب التأييد لموقفها داخلياً وعلى ساحة السياسة الخارجية، تؤكد طهران الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني، وأهمية الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) التي تمكنت إيران تحت مظلتها من التعويل على دعم العديد من الدول

النامية لفترة طويلة. والأهم من ذلك، هو أن إيران تفسر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تعني أن لها حقاً ثابتاً «في امتلاك دورة الوقود النووي»؛[82] أي بعبارة أخرى، الحق في امتلاك التكنولوجيا اللازمة لبرنامج الأسلحة النووية.[83] وتتبنى هذا التفسير معظم بلدان العالم الثالث، ولكن قلة منها تبلغ حد المخاطرة بمواجهة دولية.

«العدالة النووية»

فيما يتعلق بالقضية النووية، ترى إيران نفسها بطل العالم الثالث الذي يشكل «في الحقيقة» أغلبية في المجتمع الدولي.[84] وقد أكد المرشد الأعلى خامنئي في خطاب ألقاه في مدينة مشهد[85] في يناير 2007، أن إيران ليست معزولة، كما تدّعي الولايات المتحدة؛ مؤكداً أنه على العكس من هذا الادعاء، فإن «الأغلبية المطلقة للدول» – في إشارة إلى دول عدم الانحياز والدول الإسلامية – قد رحبت ببرنامج التخصيب النووي الإيراني، وأبدت إعجابها بشجاعة إيران لمحاولتها انتزاع هذه التكنولوجيا لإنتاج «الطاقة النووية من القبضة المحكمة لمجموعة صغيرة من قوى الاستكبار».

وبصرف النظر عن المحاولة الواضحة لإنكار عزلة إيران الحقيقية، فإن هذا الموقف يوضح بالتأكيد وجهة نظر أساسية تجاه العالم تشترك فيها النخب الإيرانية مع نسبة كبيرة من الشعب. وتتمحور وجهة النظر هذه بشكل أساسي حول «تمسك إيران بمواقفها» في مواجهة حرمانها من حقوقها المشروعة وعدم الاعتراف بإنجازات علمائها. لذا، تصر إيران على حقها في تخصيب اليورانيوم، واستخدام التكنولوجيا التي طورتها بنفسها حتى الآن، وهو موقف ترى إيران أنه يحظى بدعم المجتمع الدولي «الحقيقي».[86] وحتى الآن اعتبرت طهران ببساطة أن دعم دول العالم الثالث لها، مثل الهند والبرازيل، هو أمر مفروغ منه، على الرغم من تغير المعطيات. وعندما حاول الغرب استمالة دول عدم الانحياز، اختفى لبعض الوقت الخط الفاصل الواضح بين «قوى الاستكبار النووية» والعالم الثالث الذي كانت إيران قد نصّبت نفسها حاملاً للوائه، في التصويت في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.[87] وقد استغلت الدول الأخرى التعنت الإيراني لتعزيز مصالحها الوطنية؛ فالهند، على سبيل المثال، أبرمت اتفاقاً نووياً مع الولايات المتحدة عام 2008.[88]

ولكن منذ عام 2006 تمت إحالة الملف النـووي الإيـراني إلى مجلـس الأمـن، وتجـري المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، أو لنكون أكثر دقة، تحـت إشـراف مجموعـة E3+3. ولم يتبنَّ أعضاء هذه المجموعة موقفاً موحداً وحسب، وإنها بادروا أيضاً إلى فرض سلسلة مـن العقوبات التي تم تشديدها بموجب قـرار الأمـم المتحـدة رقـم 1929 الصـادر في يونيـو 2010؛ فكادت تبلغ درجة حرب اقتصادية.

وقبل بضعة أشهر من صدور القرار، أطلقت البرازيل وتركيـا مبـادرة بشـأن المسـألة النووية، وانطوت على إحدى أكثر المحـاولات صـراحة حتـى الآن للعـب ورقـة العـالم الثالث على المسـرح الدولي. وتختلف الآراء حول كيفية صـدور هـذه المبـادرة بالضـبط.[89] لكن أحد أسباب فشلها هو مناقشتها علناً؛ ما حث القيادة الإيرانية على تحويل هذه الحملة الدبلوماسية إلى بادرة مناهضة للإمبرياليـة. وعـبر قيـام طهـران بـذلك، فإنهـا لم تتجاهـل حساسيات الأوروبيين المشاركين في حوار مجموعة E3+3 وحسب، وإنـما خـاطرت أيضـاً بالإساءة إلى دول حريصة على مكانتها وسمعتها مثل الصـين وروسـيا، بوصـفهما دولتـين دائمتي العضوية في مجلس الأمن فإنهما – بطبيعـة الحـال – مسـؤولتان أيضـاً عـن سياسـة العقوبات. والأكثر من ذلك، هو أن إيران في النهاية أسـاءت فهـم نوايـا حكـومتي أنقـرة وبرازيليا، التي كانت كل منهما تسعى لإثبات دولتها كقوة ناشئة عبر تنصيب نفسها طرفـاً فاعلاً عصـرياً بنّاءً على الساحة السياسية الدولية، وطرفاً ستنجح دبلوماسيته حيث فشلت دبلوماسية الأوروبيين.[90]

وبعد فشل محاولة الوساطة هذه في عـام 2010، بـدا أن إيـران أصبحت أكثـر عزلـة سياسياً. وقد تغير ذلك مع صدور «إعلان طهران» في أغسطس 2012 [91] الذي أعلنت فيـه دول عدم الانحيـاز صـراحةً تأييـدها لحـق الـدول كافـة، بـما فيهـا إيـران، في اسـتخدام تكنولوجيا التخصيب النووي. وفي حين أن الولايـات المتحـدة وجّهـت انتقـادات حـادة لإعلان طهران،[92] إلا أنه حظي بمزيد مـن الـدعم خـلال انعقـاد الجمعيـة العامـة للأمـم المتحدة، من طرف فنزويلا، وأيضاً – على نحو مفاجئ – من طرف الأرجنتين. فقد صـرح وزير الخارجية الأرجنتيني هكتور تيمرمان، أن أفضل وسـيلة لمكافحـة انتشـار الأسـلحة النووية هي نزع السلاح النووي بالكامل، وأن محاولات مكافحة الإرهاب النووي ينبغـي

ألا تُستخدم لتقييد الطموحات المشروعة للدول ذات السيادة في امتلاك الطاقة النووية وتحقيق الاستقلال النووي. وعلى الرغم من أنه من المستبعد استئناف اتفاقيات التعاون النووي التي تم إبرامها بين الأرجنتين وإيران في ثمانينيات القرن الماضي وتسعينياته، فإن لهذا الحدث أهمية كبيرة، ذلك أن طهران ترى أن موقفها يحظى بتأييد دولي بفعل الموقف الذي اتخذته الأرجنتين ودول عدم الانحياز بشأن المسألة النووية، ومن ثم فإنها ستدخل جولة المفاوضات مع مجموعة E3+3 بثقة متجددة بالنفس.[93]

الجوانب الاستراتيجية

إن تسخير الخطاب القائم على العالم الثالث للجدل لمصلحة البرنامج النووي الإيراني يخدم قبل كل شيء إضفاء الشرعية على هذا البرنامج، داخلياً ودولياً. إلا أن الإيمان بالتقدم واعتبارات سياسة الطاقة ليست كافية في حد ذاتها لتبرير مستوى المواجهة الدولية التي يبدو أن إيران على استعداد لخوضها دفاعاً عن مشاريعها. والسبب الرئيسي وراء إصرار إيران على هذا الموقف هو التداعيات الاستراتيجية لما يسمى باللغة الرسمية «برنامج الطاقة النووية السلمية».

في ديسمبر 2001، تكهن آية الله رفسنجاني، أن وضع رؤوس نووية في أيدي المسلمين من شأنه أن يؤدي إلى إحباط «استراتيجية القوى الإمبريالية»؛ إذ إن رأساً حربية واحدة ستكون كافية لسحق إسرائيل، في حين أنه في حال توجيه ضربة نووية مضادة، فإن العالم الإسلامي سيتعرض لأضرار «وحسب».[94] ولم يَعْنِ ذلك بالضرورة أن رفسنجاني يدعو إلى بناء قنبلة ذرية إيرانية، إلا أن تصريحه هذا كشف أن الهدف الاستراتيجي الذي تسعى إليه إيران عبر أنشطتها النووية هو تحقيق التكافؤ النووي مع إسرائيل، بحيث يكون للعالم الإسلامي اليد العليا بفضل إمكاناته الديمغرافية وأهميته الاستراتيجية. وفي يناير 2010 صرح رئيس البرلمان الإيراني علي لاريجاني علناً، أن الغرض من البرنامج النووي الإيراني ليس فقط لتزويد إيران بالطاقة، وإنما لتعزيز مكانتها في المنطقة أيضاً. وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن إيران عندما شرعت بإعادة العمل على برنامجها النووي في مطلع تسعينيات القرن الماضي، فقد فعلت ذلك في محاولة لاسترضاء الجيش، الذي كان عليه في أعقاب نهاية

الحرب مع العراق التعامل مع عواقب تسريح أفراده وانخفاض الميزانية الدفاعية. وفي النهاية، فإن بناء برنامج نووي بدائي هو خيار أرخص من التحديث المنتظم للقوات المسلحة بكاملها. وقد أثارت هذه المصادفة الزمنية الشكوك بأن البرنامج كان في الواقع ذا أبعاد عسكرية.[95]

وهناك إجماع اليوم بين الباحثين بأن إيران تسعى في المقام الأول لامتلاك إمكانات التسلح النووي، ولكن لا يزال هناك خلاف حول إذا ما كانت تخطط لحيازة الأسلحة النووية فعلاً. ويعتقد معظم الباحثين أن المسألة ليست كذلك، لأن حيازة القدرة على إنتاج الأسلحة النووية ستكون كافية لمنح طهران مستوى من الهيبة والنفوذ في مواجهة دول الخليج العربية، بحيث ترغمها على الاعتراف بإيران باعتبارها «قوة نووية افتراضية».[96] إلا أن ذلك لن يكون كافياً لتحقيق التكافؤ الاستراتيجي المرجو مع إسرائيل،[97] وهو الهدف الذي يمكن تحقيقه بسهولة أكبر عبر نزع السلاح من الأطراف كافة. لذا تدعم إيران جميع الجهود الرامية إلى إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، بصرف النظر عما إذا كان ذلك عبر مبادرة تطلقها مصر أو جامعة الدول العربية أو بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وهذا هو السياق الذي ينبغي النظر من خلاله إلى دعم طهران للمطالب المصرية بانضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والسماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش منشآت إسرائيل النووية. وبالتالي فإن إيران حريصة على عدم التحرك بشكل أحادي، وإنما تولي اهتماماً للتحرك في إطار دولي، كما يتضح من البيان الختامي لمؤتمر دول عدم الانحياز.[98] وبغية تأكيد مصداقيتها، فقد نظمت إيران في عامي 2010 و2011 مؤتمرين في طهران لنزع السلاح تحت شعار «الطاقة النووية للجميع، السلاح النووي ليس لأحد». وقوبلت هذه المؤتمرات بتجاهل كبير في الغرب، إلا أنها حظيت ببعض الاهتمام في المنطقة وبين دول عدم الانحياز. في الوقت نفسه، يؤكد الإيرانيون مراراً أهمية الفتوى التي أصدرها خامنئي، التي تحظر إنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة النووية. ويشكك الغرب في تأثير فتوى من هذا النوع،[99] ولاسيما أنها لن تكون ذات أهمية تُذكر في سياق القانون الدولي.

بالإجمال، تنتهج إيران استراتيجية مزدوجة، فبينما توسع باطّراد برنامجها النووي إلى حدّ امتلاك القدرة على إنتاج الأسلحة النووية، وبالتالي تضمن قدرتها على الانعتاق النووي، فإنها في الوقت ذاته تدعم أي إجراء مناسب لاحتواء البرنامج النووي الإسرائيلي. إن بقاء إيران طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هو شرط أساسي لهدفين: أولهما، زيادة الضغوط الدبلوماسية على إسرائيل؛ وثانيهما، تأمين الشرعية وإضفاؤها على برنامجها الخاص من خلال التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. فإذا أصبح الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، فإن إيران، باعتبارها «قوة نووية افتراضية»، ستتمتع بالثقل الكافي لتعزيز مطالبتها بالقيادة الإقليمية.

المواجهات الأيديولوجية والاستراتيجية في الشرق الأوسط

تركز السياسة الإيرانية في الشرق الأوسط على ثلاث مناطق رئيسية، هي: العراق، والخليج العربي، وبلاد الشام. وفي الحالات الثلاث، تتشابك الاعتبارات الأيديولوجية والاستراتيجية، ولكن التركيز يختلف من منطقة إلى أخرى. ففيما يتعلق بإسرائيل وفلسطين، يهيمن الجانب الأيديولوجي (الإسلام السياسي، والنزعة المتطرفة القائمة على فكرة العالم الثالث)، أما فيما يتعلق بالعراق فتسعى إيران أساساً إلى هدف استراتيجي يتمثل بضمان عدم قيام بغداد إطلاقاً بشن حرب ضدها مرة أخرى. أما في الخليج العربي فتعتبر إيران نفسها قوة مهيمنة، ما يضعها بالضرورة في مواجهة مع القوى الخليجية الأخرى، ولاسيما المملكة العربية السعودية (ولغاية عام 2003 مع العراق أيضاً)، ومع الولايات المتحدة الأمريكية.

«الرؤية الاستراتيجية» وحدودها لدى إيران

لم نسمع حتى الآن عن أي وثيقة رسمية تقوم فيها إيران بتحليل التحديات الاستراتيجية المختلفة، والاستجابة لها بالرؤية المناسبة.[100] ولكن حتى من دون مثل هذه الوثيقة، فمن الممكن أن نستشف ملامح رؤية تسترشد بالجوانب المركزية القائمة على الأيديولوجية والأمن والمصلحة.[101] وهذه الرؤية يحددها أساساً عنصران: الهدف

طويل الأجل المتمثل بإخراج الولايات المتحدة من المنطقة؛ وفكرة أن إسرائيل هي دولة غير شرعية.

وعلى غرار العديد من الأنظمة الثورية، فإن صناع القرار الإيرانيين يقومون بإسقاط تجاربهم الخاصة على المنطقة. وبعبارة أخرى، فهم يفترضون أن الفجوة الثقافية بين النخب الموالية للغرب أو المتطبعة بطباعه وبين عموم السكان، هي فجوة هائلة بحيث إن الأنظمة الموالية للغرب ستسقط عبر انتخابات حرة أو ستتم إطاحتها من خلال الثورات. والحكومات التي ستتولى السلطة لاحقاً ستعتمد بدرجة أقل على النخب الغربية، وعلى المدى المتوسط ستنفصل عنها تماماً. لذا فإن المصالح الوطنية والرأي العام سيلعبان دوراً أكبر مما سبق في السياسة المستقبلية لهذه البلدان، شأنها في ذلك شأن الإسلام السياسي.[102]

وهذه التغييرات بدورها سيكون لها عواقب استراتيجية بعيدة المدى؛ إذ إن زوال الحكومات العربية الموالية للغرب سيؤدي إلى زيادة الضغوط السياسية والدبلوماسية على إسرائيل والولايات المتحدة. وبالتالي فإن الولايات المتحدة ستجد من الصعوبة الحفاظ على وجودها في المنطقة، وسيكون عليها في مرحلة ما تقليص عدد قواتها المتمركزة هناك بشكل كبير أو حتى الانسحاب كلياً من المنطقة. أما إسرائيل، «الكيان الصهيوني»، فإنها على المدى الطويل ستزول مثل كل الأنظمة الأخرى، لأن الضغط على الأغلبية العربية في فلسطين التاريخية (أي إسرائيل والأراضي المحتلة) لا يمكن أن يستمر إلى أجل غير مسمى. ويمكن الاستشهاد بانتهاء نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، وبإعادة فرنسيّي الجزائر إلى بلادهم، باعتبارها سوابق تاريخية في هذا الصدد.

إن تكاملاً سلمياً ذا طابع إسلامي بين بلدان الجنوب (أو بعبارة أخرى التعاون الاقتصادي والسياسي بين دول المنطقة دون تدخل غربي)، سيكون النتيجة الطبيعية لمثل هذا التطور. وبطبيعة الحال، فإن مصالح هذه الدول لا تزال تختلف عن مصالح الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ولكن الفوائد – الاقتصادية والسياسية بداية والأمنية

لاحقاً – من هذا التكامل الإقليمي سرعان ما ستظهر بوضوح. وباعتبار إيران واحدة من أكبر الدول، وأكثرها اكتظاظاً بالسكان في المنطقة، فإنها وفقاً لرؤيتها الخاصة، ومن دون لفت الأنظار، ستستمر في لعب دور مهم، وستتولى القيادة بشكل مثالي. وسيكون كل ما على إيران أن تفعله هو الصمود، وخاصة بشأن القضية الفلسطينية والبرنامج النووي. فالقضية الأولى ستبرر مطالبة إيران بقيادة العالم الإسلامي، أما القضية الثانية فستضمن لطهران الهيمنة على منطقة الخليج العربي.

إلا أن هوية إيران الشيعية والحقائق العسكرية الاستراتيجية في الخليج العربي ستفرض قيوداً على هذه الرؤية.

الخليج العربي

تتسم علاقة الأنظمة الوراثية العربية في منطقة الخليج العربي بالجمهورية الإسلامية الإيرانية بانعدام الثقة؛ وهو انعدام ثقة بالقومية الإيرانية، ومتجذر في الخوف من أن إيران سوف تمارس تأثيراً تخريبياً على الشيعة في المنطقة. وقد حاولت إيران بالفعل القيام بذلك سابقاً، وفشلت. ففي ثمانينيات القرن الماضي سعت إيران لحشد الشيعة في منطقتي الشرق الأوسط والخليج لأغراض خاصة تتعلق بسياستها الخارجية، ولكن في عهد الرئيس محمد خاتمي تخلت القيادة الإيرانية في نهاية المطاف عن هذه السياسة، وبالتالي فقد أولت اهتماماً أقل للعامل الشيعي في العلاقات الثنائية بدول الخليج العربية.

القومية والسياسة الخارجية القائمة على الحيادية الطائفية

إن المواجهات الطائفية الدامية في باكستان المجاورة، وبروز تنظيم القاعدة وجماعات مماثلة في أواخر تسعينيات القرن الماضي، قد عززا سعي طهران لاتباع سياسة خارجية قائمة على «الحيادية الطائفية». لكن هذه الفكرة وضعت موضع اختبار صعب في مملكة البحرين عام 2011. ففي البداية أظهرت طهران ضبط النفس خلال الاحتجاجات التي اندلعت في الدولة الصغيرة في ربيع عام 2011، لكي لا تعرض للخطر علاقاتها بملك البحرين. وحتى بعد دخول قوات تابعة لقوات درع الجزيرة إلى البحرين، تجنب

الدبلوماسيون الإيرانيون تفسير الأحداث في سياق طائفي. وبرغم أن إيران دعت إلى استصدار قرار من الأمم المتحدة يؤيد البحرينيين الشيعة المظلومين، فإنها امتنعت عن اتخاذ أي خطوات سياسية ملموسة.[103] وعلى الرغم من ذلك، فإنه يمكن اعتبار أن سياسة إيران القائمة على الحيادية الطائفية فشلت فيما يتعلق بالبحرين؛ إذ إن طهران لم تنجح في تهدئة مخاوف القادة العرب من أن إيران قد تستخدم «الورقة الشيعية».

وكان هناك سبب آخر لعدم ثقة العرب بإيران، ذلك أن طهران على الرغم من أنها قللت من اعتماد العامل الطائفي في سياستها في منطقة الخليج، فإنها أبدت نزعة قومية إيرانية، وتصرفت مجدداً باعتبارها قوة عظمى فارسية في منطقة الخليج. كما أن الصراع حول التسمية الصحيحة للخليج [العربي/ الفارسي] والذي أخذ أبعاداً دولية، سمح لإيران بإعطاء صورة للداخل الإيراني وللإيرانيين في المنفى باعتبارها الحامي والضامن للشرف الوطني وللسلامة الإقليمية للبلاد. وعلى الرغم من أن احتلال إيران لجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، الإماراتية، كان يستند إلى اعتبارات استراتيجية، فإنه أسهم أيضاً في تأكيد سلطة إيران وقوتها. ومنذ ذلك الحين فإن النزاع حول الجزر قد وتّر علاقة إيران بدولة الامارات العربية المتحدة والدول الأخرى في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وإن كان هناك انفراج طفيف في العلاقة خلال العامين الماضيين.[104]

إيران والأسطول الأمريكي الخامس

برغم ما تقدّم، فإن الصراع الأبرز والأكثر احتداماً في منطقة الخليج العربي هو بين إيران من جهة والولايات المتحدة الأمريكية، ممثلة بالأسطول الخامس الأمريكي، من جهة أخرى. والدافع وراء الوجود الأمريكي في الخليج العربي هو دافع استراتيجي، الغرض منه الحفاظ على تدفق النفط من المنطقة، وحماية حلفاء الولايات المتحدة العرب، ومنع قيام قوة مهيمنة أخرى في المنطقة.[105] ولتحقيق هذه الغاية، أبرمت الولايات المتحدة عدداً من الاتفاقيات الأمنية الثنائية مع دول الخليج العربية، والتي لا تُلزم الولايات المتحدة بالدفاع عن هذه الدول ولا تتضمن أي أحكام من شأنها السماح للولايات المتحدة بمهاجمة دول أخرى.[106] وهذا ما يفسر قيام العديد من دول المنطقة، مثل الكويت وقطر والعراق

وسلطنة عمان، بإبرام اتفاقيات أمنية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وتتمتع سلطنة عمان بلا منازع بأفضل علاقة مع إيران، وقد استخدمت مسقط هذه العلاقة في مناسبات عدة للتوسط بين واشنطن وطهران.[107] وبرغم أن الاتفاقيات الثنائية بين إيران وجيرانها ليست تحالفات استراتيجية، فإنها تبرهن على وجود مصالح أمنية مشتركة، وبالتالي فإنها تتعارض مع السياسة الأمريكية الرامية إلى عزل إيران،[108] كما يتضح من الوضع مع العراق. وهذا في الواقع ليس تحالفاً دفاعياً، حتى وإن كانت طهران تفضل النظر إليه على هذا النحو،[109] ولكنه عبارة عن اتفاقية مهمة تُعنى بأمن الحدود وتنظيم حركة المرور عبرها.

وقد أحرزت الولايات المتحدة نجاحاً أكبر عبر العقوبات الاقتصادية؛ فتكثيف تعاونها مع دولة الامارات العربية المتحدة، على سبيل المثال، جاء على حساب إيران. وعلى وجه التحديد، فإن التغير في موقف إمارة دبي، التي كانت قد أصبحت أهم مركز تجاري لإيران،[110] زاد من الضغط على طهران. فقد أخذت إمارة دبي مؤخراً في تطبيق العقوبات على إيران في قطاع التمويل.

ومع خبو نجم العراق، باعتباره اللاعب الإقليمي الأهم في المنطقة، تجد الولايات المتحدة وإيران نفسيهما الآن وجهاً لوجه في الخليج العربي. وبطبيعة الحال، تنظر إيران إلى الوجود العسكري الأمريكي باعتباره تهديداً، ولكنها تمكنت من التعايش مع الوضع عن طريق السماح بالاتصالات على مستوى العمليات بين القوات البحرية الإيرانية والأسطول الخامس الأمريكي (الاتصال المباشر بين السفن bridge-to-bridge contact). إلا أن إيران ترفض إضفاء الطابع الرسمي على هذه الاتصالات، وهو الأمر الذي تدعو إليه الولايات المتحدة؛ لأن طهران تعتبر أن ذلك سيكون بمنزلة اعتراف بالهيمنة الأمريكية.[111] لذا فإن الحوادث تتكرر على نحو منتظم في الخليج العربي (على سبيل المثال، في أغسطس 2007 و2012).[112] وفي كل مرة، تؤكد إيران عزمها الدفاع عن نفسها، في حين تهدد الولايات المتحدة بالحفاظ على مضيق هرمز مفتوحاً بالقوة المسلحة إذا لزم الأمر. وحتى الآن انتهت كل هذه الأزمات بشكل سلمي، ولكن خطر التصعيد لا يزال قائماً. ويمكن أن تكون طهران راضية عن الوضع الراهن مادام لا يحتّم عليها التوصل إلى

تفاهم استراتيجي مع واشنطن. لكن في كل مرة يكون هناك أزمة في مضيق هرمز، يتضح للعالم كله أن إيران لا تزال هي القوة الأكثر أهمية في الخليج العربي بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

«محور المقاومة» والمعركة من أجل فلسطين

باعتبار إيران دولة شيعية وفارسية، فليس لديها سوى عدد قليل من نقاط الاتصال مع بلاد الشام، والاستثناء الوحيد هو الشيعة في لبنان. لذا تشدد طهران على دورها كدولة إسلامية ثورية في منطقة الشرق الأوسط، وتقدم نفسها للفلسطينيين باعتبارها حامية لهم، أو على الأقل شريكاً استراتيجياً. وكان ما يسمى «محور المقاومة» ضد إسرائيل والغرب هيكلاً أيديولوجياً يهدف إلى تركيز المصالح الاستراتيجية لجهات مختلفة نحو هدف واحد، وهو النضال ضد إسرائيل. والدافع الأساسي للدعوة إلى مثل هذا التحالف، هو اقتناع القيادة الإيرانية بأن تلك الأنظمة والحركات التي لا تزال تعارض إسرائيل، تتمتع بأعظم شرعية شعبية. وفي الواقع، فإن ذلك يعني تحالفاً بين إيران وسوريا وحزب الله اللبناني الشيعي ومختلف المجموعات الفلسطينية (السُّنّيّة)، ولاسيما حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين.

وتعود جذور العلاقات بين إيران وسوريا إلى تحالف استراتيجي ضد صدام حسين. وبعد إطاحة الدكتاتور العراقي عام 2003 أصبحت العلاقة بين الشريكين وثيقة أكثر.[113] لقد خدم «محور المقاومة» دمشق كوسيلة لمواصلة الضغط على إسرائيل فيما يتعلق بمرتفعات الجولان، وللتخفيف من عزلتها. ويستهدف التعاون الاستخباراتي بين إيران وسوريا بالدرجة الأولى العراق ولبنان وأنشطة حزب العمال الكردستاني. ومن جانبها أثبتت إيران في كثير من الأحيان ضمن هذا التحالف استعدادها للتوسط في العلاقة الصعبة بين السوريين وحزب الله.[114] وتجري الاتصالات مع حركة الجهاد الإسلامي عبر كل من دمشق وبيروت.

وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين هي المجموعة الفلسطينية الوحيدة المتعاطفة مع الثورة الإسلامية الإيرانية.[115] وبالتالي فإن علاقاتها بطهران وثيقة، ولعل إيران هي الراعي

الوحيد لها. من هنا يخلُص معظم المراقبين إلى أن الإيرانيين لهم التأثير الأكبر في هذه المجموعة. إلا أنه خلال الأزمة السورية قررت قيادة حركة الجهاد الإسلامي مغادرة دمشق، أسوة بحركة حماس.

وخلافاً لحزب الله، فإن إيران لم يكن يجمعها بحركة حماس علاقة وثيقة قائمة على الثقة.[116] وكانت قيادة حماس تدرك مدى أهميتها بالنسبة إلى إيران، وقد استغلت زياراتها إلى طهران أساساً لإخراج الممولين العرب من منطقة الخليج. لكن من منظور أيديولوجي، ليس لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية أي دور تلعبه من أجل حركة حماس، على الرغم من أن الإيرانيين كانوا سيرحبون بذلك.[117] وتبدو حقيقة أن للمنظمات الفلسطينية راعياً كبيراً ثانياً في سوريا قد حدّت أكثر من نفوذ طهران. فبالنسبة إلى حركة حماس ظلت إيران أساساً موضع اهتمام كمورِّد للأسلحة وممِّول وثقل موازن للدول العربية، في حين سعت طهران من خلال دعمها لحماس لإضفاء الشرعية على نفسها باعتبارها حامية الإسلام في بلاد الشام.[118]

ونظراً إلى هذا الاختلاف الكبير في المصالح، فإن السؤال المطروح هو إذا ما كان "محور المقاومة" في الحقيقة دعاية أكثر من كونه واقعاً. وبالتأكيد لم يكن محور المقاومة كافياً لتحقيق التضامن العسكري بين الشركاء في المحور، سواء عام 2006 (المعارك بين إسرائيل وحزب الله) أو في عامي 2008 و2012 (العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد قطاع غزة)، وكان محور المقاومة ناجحاً فقط كتحالف مفكّك يتألف من الدول والمنظمات التي شكّلت معارضة سياسية للمملكة العربية السعودية.

المواجهات الاستراتيجية خلال الربيع العربي

إن التحولات التي طرأت في أعقاب الربيع العربي الذي بدأ نهاية عام 2010 ومطلع عام 2011 بدت كما لو أنها تؤكد الرؤية الإيرانية للتنمية على المدى البعيد في المنطقة (الواردة سابقاً في بند: «الرؤية الاستراتيجية» وحدودها لدى إيران). ففي تونس ومصر وليبيا تمت إطاحة الأنظمة الموالية للغرب، وجاءت القوى الإسلامية إلى السلطة. وقد عقد الإيرانيون آمالاً كبيرة على مصر التي تراها طهران شريكاً في المستقبل. وتم اعتبار

سماح القاهرة لسفينة حربية إيرانية بالإبحار عبر قناة السويس في شرق البحر الأبيض المتوسط، نجاحاً كبيراً.

رد الفعل السعودي والخلاف مع تركيا

جاء رد الفعل السعودي في البحرين في مارس 2011؛ حيث مثّل تدخل قوات درع الجزيرة، بقيادة المملكة العربية السعودية، في هذه الدولة الصغيرة، تتويجاً لسلسلة طويلة من التدابير التي اتخذتها المملكة العربية السعودية لدحر النفوذ الإيراني في المنطقة. وقد شملت هذه التدابير أنشطة في مجال التواصل السياسي؛ مثل الترويج لفكرة «الهلال الشيعي» الذي يتألف من إيران والعراق وسوريا وحزب الله، بهدف تقويض أو نزع شرعية الخطاب الإيراني فيما يتعلق بـ«محور المقاومة»، بالإضافة إلى تصريحات صادرة عن شخصيات سعودية معروفة دعت صراحة إلى اتخاذ خطوات عسكرية ضد إيران أو عمدت إلى اتهام طهران بأنها مسؤولة عن كل الصراعات في المنطقة. كما تضمنت هذه التدابير معارضة رئيس الوزراء العراقي، نوري المالكي، الذي يعتبر متعاطفاً مع إيران، وتقديم الدعم للمتمردين السُّنة في العراق.[119]

ومن جانبها قلّلت القيادة الإيرانية من شأن تهديد السعودية في البحرين وتصميم السعودية على التحرك من دون موافقة أمريكية. وقد تمكنت السعودية عبر هذه العملية من الوقوف في وجه إيران كقوة إقليمية وظهورها بصورة حامية الشيعة. وقد سعت طهران بشكل واضح إلى تخفيف التصعيد مع السعودية، حيث شدد وزير الخارجية الإيرانية حينئذٍ علي أكبر صالحي على أن العلاقات الجيدة بالمملكة العربية السعودية وتركيا هي أولوية بالنسبة إلى إيران.

ومع ذلك، فقد تدهورت العلاقات الثنائية مع تركيا خلال عام 2011. ففي ربيع ذلك العام أدان رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان التدخل السعودي في البحرين بلهجة أشد من لهجة الإيرانيين أنفسهم. وبالالتفات إلى أحداث الماضي، لم يبدُ تغير الموقف التركي مستغرباً. وعلى الرغم من أن العلاقات التركية – الإيرانية قد شهدت تحسناً مستمراً منذ عام 2002، فإنه على ضوء التوجه التركي نحو الغرب، ومواصلة إيران

انتهاج الخط الثوري المناهض للغرب، سرعان ما تراجع هذا التحسن في العلاقات.[120] وقد أسهم في التدهور السريع للعلاقة بين تركيا وإيران نشر منظومة الدرع الصاروخية، التابعة للناتو، في تركيا، بالإضافة إلى الظروف الغريبة المحيطة بقيام قوات الأمن الإيرانية باعتقال القائد العسكري في حزب العمال الكردستاني مراد كارايلان والإفراج عنه في سبتمبر 2011. [121] إلا أن المشكلة الحقيقية كانت مواقف البلدين المتباينة بشأن سوريا؛ فعندما اتخذت أوضاع حقوق الإنسان في سوريا منعطفاً دراماتيكياً نحو الأسوأ، وقفت تركيا ضد نظام الأسد، في حين واصلت إيران دعمه.

التصعيد في سوريا

كان التغيير في الموقف التركي أول مؤشر على أن طهران وقفت وحدها في المنطقة في دعمها للنظام السوري. كما أن تعليق عضوية سوريا في منظمة التعاون الإسلامي في أغسطس 2012، واستحالة تمرير بيان مؤيد لسوريا خلال مؤتمر حركة عدم الانحياز الذي انعقد في طهران، قد عزز هذا الانطباع بالعزلة. لكن الأسوأ من ذلك بالنسبة إلى إيران، كان انهيار النموذج السياسي الذي تحتفي به. وقد استند المفهوم الاستراتيجي، «محور المقاومة» كما ذكر آنفاً، إلى فكرة أن الأنظمة المعادية للصهيونية تتمتع بدعم شعبي واسع، إلا أنه اتضح أن واقع الحال ليس كذلك. ففي صيف عام 2011 جرت نقاشات جادة في وسائل الإعلام الإيرانية حول سياسة إيران تجاه سوريا، إلا أنه سرعان ما تم قمعها. وعلى الصعيد الدولي، دعمت طهران خطة كوفي عنان، المبعوث الخاص للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وفي وقت لاحق دعمت جهود خلفه، الأخضر الإبراهيمي، وبالتوازي مع هذا حاول الإيرانيون عبر محادثات غير رسمية إقناع بشار الأسد بإجراء إصلاحات جوهرية. ولكن في مطلع عام 2012، لم يعبّر المرشد الأعلى خامنئي عن دعمه الواضح لبشار الأسد وحسب، بل إنه ألزم أيضاً حزب الله اللبناني بدعم النظام البعثي السوري. وقد جاء ذلك على ما يبدو في أعقاب فشل محاولة الدبلوماسيين الإيرانيين بدء محادثات مع بعض عناصر جماعة الإخوان المسلمين السوريين. وبعد اتخاذ هذا الموقف المتشدد، أصبح من الصعب، إن لم يكن مستحيلاً، بالنسبة إلى إيران التراجع عن هذا المسار في السياسة الخارجية. ومع ذلك فقد أصبح «محور المقاومة» مهزلة تماماً بعد أن خرجت منه

حركة حماس في منتصف عـام 2012، حـين نقلـت مقرهـا مـن دمشـق إلى دولـة قطـر.[122] وشكّلت زيارة أمير قطر لقطاع غزة إهانة أخرى لإيران؛ إذ ما من مؤشـر أوضـح عـلى أن القضية الفلسطينية قد أصبحت مرة أخرى شأناً عربياً، بل وبنكهة وهابية أيضاً.

بشكل عام، كانت السياسة الخارجية الإيرانية بطيئة جداً في الاستجابة للأحـداث في سوريا. ويعود ذلك إلى أسباب أيديولوجية واستراتيجية: أولها، أن النموذج الأيديولوجي لـ«محور المقاومة» قد منع أي نقاش حول الشـرعية الممكنة للثوار السوريين، لأن ذلك مـن شأنه تقويض ادعاء التحالف ضـد إسـرائيل، وهـو ادعـاء يحظـى بتأييـد شـعبي. ومنـذ منتصف أكتوبر 2012 وما بعد، لم يعد بالإمكان بأي حال الحفاظ على هذا الادعاء علنـاً في إيران،[123] وبرغم ذلك لا يزال المرشد الأعلى خامنئي يتمسك به في تصـريحاته. وبالتالي فإن التصـريحات الإيرانية الرسمية في أكتوبر 2012 شددت على أهمية ترسانة الصـواريخ التـي قدمتها طهران إلى قطاع غزة في صـراع حركة حماس ضد إسـرائيل. وثمة تفسير آخر لهـذا الإصـرار العنيد على الحفاظ على استمرارية محور المقاومـة، وهـو التعـاون الاسـتخباراتي والعسكري الوثيق بين إيران وسوريا. فقد تعاون الحرس الثوري وأجهـزة الاسـتخبارات الإيرانية، منذ تأسيسها، مع الجانب السوري، وهذه العلاقة تعـد أمـراً ضـــرورياً لإظهـار القوة الإيرانية في لبنان. أخيراً، افترض الإيرانيون بأن نظام الأسد، على الرغم من ضـعفه، لم ينتهِ بعد. وتعتقد القيادة في طهران أن الصـراع سيستمر طويلاً، وفي نهاية المطاف سيطال المنطقة بأسـرها. لذا فإن أهم التصـريحات الداعمة للنظام السوري قد صدرت عن أجهزة الأمن الإيرانية، برغم توتر طهران على خلفية الإحراج الذي سببه لها وقـوع عناصـــر مـن الحرس الثوري الإيراني رهائن بيد الثوار السوريين في صيف عام 2012.[124]

وليس هناك أي تصـريحات رسمية حول كيفية تصور صناع القرار الإيـرانيين لحقبـة ما بعد الأسد، ولكن يبدو أن هناك هدفين معقولين: أولهما، منع اندلاع صـــراعات كبـيرة بين السنة والشيعة، التي من شأنها أن تؤثر في نهاية المطاف في دول المنطقة كافـة؛ وثـانيهما، تمكين إيران من تحقيق أكبر قدر ممكن من الحضور في المنطقة. ولهذا السبب تحديداً رحبـت طهران بالمبادرة المصـرية في سبتمبر عام 2012، التي دعت إلى تشكيل «لجنة رباعيـة حـول سوريا» تضم كلاً من المملكة العربية السعودية ومصـر وتركيا وإيران.[125] وبصـرف النظر

عن أن هذه اللجنة الرباعية لم ترَ النور – حيث ألغت المملكة العربية السعودية مشاركتها في اجتماع على مستوى وزراء الخارجية قبل انعقاده بفترة وجيزة – فإن طهران تبدو على استعداد للمشاركة في عملية التحول في سوريا. وعلى الأرجح، فإن هذا التغيير في الموقف قد حرّكته دوافع المصالح البراجماتية، ولكن مع زوال «محور المقاومة» فإن تغييراً سيطرأ حتماً على النموذج الأيديولوجي عاجلاً أو آجلاً. لذا يبدو وكأن الساحة السورية هي المكان الذي سيتقرر فيه مستقبل الاستراتيجية والأيديولوجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

الاستنتاجات والتوصيات

على الرغم من أن السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية قائمة على أساس أيديولوجي، فإن ترجمتها إلى ممارسة تتم على نحو براجماتي. ولا يلعب الإسلام السياسي سوى دور ثانوي في العلاقات مع المجتمع الدولي؛ إذ إن مسألة من هو «أمير المؤمنين» الحقيقي في العالم الإسلامي ليست ذات أهمية بالنسبة إلى بقية العالم. ونظراً إلى هوية إيران الفارسية الشيعية، وفشل طهران حتى الآن في تسخير الشيعة في المنطقة، فإنه لا يزال من المستبعد أن تصبح النسخة الإيرانية من الجمهورية الاسلامية نموذجاً يُحتذى به في الشرق الأوسط.

والمشكلة الأهم بالنسبة إلى الغرب، هي اعتناق إيران الأيديولوجيا القائمة على العالم الثالث ومعاداة أمريكا المتأصلة في هذه الأيديولوجيا. وتعد الأيديولوجيا المرتكزة على العالم الثالث مشكلة لأنها لا توفر آلية تتيح التعامل المناسب من الناحية المفاهيمية مع تحديات القرن الحادي والعشرين. إن النماذج الفكرية المستخدمة لوصف العلاقة بين العالمين الأول والثالث بين خمسينيات القرن الماضي وسبعينياته، قد فقدت رواجها منذ زوال الاتحاد السوفيتي وانتشار العولمة في تسعينيات القرن الماضي. وطالما استمرت إيران بالتمسك بكليشيهات القرن الماضي المناهضة للإمبريالية، فإنها حتماً ستسيء فهم النوايا الغربية وتفسيرها. وأبلغ دليل على ذلك، هو شعور الدبلوماسيين الأوروبيين بالإحباط إزاء عدم التفاهم المتبادل خلال المفاوضات النووية. إن عزلة إيران من قبل أطراف عدة

من المجتمع الدولي، والضغط الناجم عن العقوبات، قد جعلا «الساحة الدولية البديلة» المتمثلة بدول عدم الانحياز أكثر أهمية من أي وقت مضى بالنسبة إلى إيران التي أعلنت في نهاية المطاف أن هذا هو «المجتمع الدولي الحقيقي». ونظراً إلى موقع إيران الجيوستراتيجي، فإنه لا يمكنها أن تسلك مسار العزلة التامة على غرار كوريا الشمالية، وبشكل أو بآخر، فإن إيران ستكون دائماً مرتبطة بالمناطق المجاورة لها. ولكن كلما زادت عزلة إيران، صعب التكهن بالسياسة الخارجية الإيرانية. وبالتالي، فإن خطر تصعيد الصراع بين الغرب وإيران سيرتفع عندئذ بأضعاف مضاعفة.

إلا أن الغرب يرفض وجود دولة إيرانية هدّامة يتعذر التكهن بها، بقدر ما يرفض الهيمنة الإيرانية على المنطقة. ومن ثم، فإن السؤال الرئيسي الذي يطرح نفسه بالنسبة إلى أوروبا والغرب هو: ما الموقف الذي يمكن أن تتخذه إيران أو الدور الذي يمكن أن تلعبه، مع الأخذ في الاعتبار المصالح المتقاربة؟ وبالطبع يتجلى تقارب المصالح في أوضح أشكاله في دور إيران باعتبارها مورداً للطاقة يمكن الاعتماد عليه، ومركزاً للنقل بين الشرق والغرب، وشريكاً أمنياً في أفغانستان وغيرها؛ بعبارة أخرى، تحديداً في تلك المناطق التي ترى إيران فيها مستقبلها الاقتصادي. وقد تنطوي الرؤية الأوروبية على أن تكون إيران مورداً للطاقة يمكن الاعتماد عليه، وشريكاً في التعاون الأمني يحافظ على مسافة استراتيجية معينة بعيداً عن روسيا.

ولكن في ظل الظروف الراهنة، فإن التعاون في المجالين الاقتصادي والتنموي هو أمر مستحيل بالطبع، بيد أن المفارقة تكمن في أن التعاون في المجال الأمني أصبح بالفعل حقيقة واقعة. فقد أبرم حلفاء مهمون للغرب، مثل أفغانستان والعراق وقطر وسلطنة عمان، اتفاقيات أمنية مع كل من إيران والولايات المتحدة الأمريكية (أو الدول الغربية الأخرى) أو مع حلف الناتو. ويمكن اعتبار ذلك بمنزلة تأكيد بأن الدول المجاورة لإيران تدرك منافع النهج التعاوني في الأمن الإقليمي. ولكن قبل بدء التعاون أو الاتصالات الرسمية، على إيران تخفيف حدة موقفها المعادي لأمريكا، والتحدث مباشرة إلى الولايات المتحدة. وتبدي إيران بالفعل استعداداً ملحوظاً للقيام بذلك، ولكن الشخص الوحيد القادر على إحداث مثل هذا التحول النوعي، برغم المعارضة الداخلية، هو المرشد الأعلى

خامنئي شخصياً. وقد تجلت قدرته على تغيير المسار بالفعل عندما أطلق هو ورفسنجاني مرحلة ما بعد الثورة في إيران عقب وفاة الخميني.

إن انهيار «محور المقاومة» – الأمر الذي يعد كارثة أيديولوجية من وجهة النظر الإيرانية – سوف يعزز هذه العملية، ولكن شريطة أن يُشرك الغرب طهران في التوصل إلى حل سلمي في سوريا. والمعنى الضمني هو أن إشراك إيران في عملية التحول السوري سوف تتضمن أيضاً مصلحة إيران في بسط نفوذها في المنطقة. وعندئذ فإن الدور الوحيد الذي يمكن أن تلعبه إيران في بلاد الشام هو أن تكون شريكاً غير مباشر للغرب؛ لأن الجانبين يشتركان في المخاوف نفسها بشأن أنشطة الجماعات الإسلامية السنية المتطرفة.

إن إذكاء الصراعات الدينية ينطوي على خطر عظيم بالنسبة إلى الغرب وإيران على حد سواء، إلا أن أياً منهما لا يُبدي أكثر من التصريحات التصالحية للحيلولة دون وقوع هذه الصراعات. وهنا يحتاج الغرب إلى تعزيز الدور القيادي لمصر، فبناءً على تاريخ مصر ودورها المهم كقوة قيادية عربية، فإنها ستكون الوحيدة القادرة على مواجهة تشويه صورة الشيعة العرب من خلال تأكيد هويتهم العربية المسلمة. وعلى المدى المتوسط، فإن ذلك من شأنه أيضاً الإعلاء من مكانة العراق باعتباره دولة عربية شيعية، وبالتالي استعادة التوازن القديم بين العراق وإيران، ولكن هذه المرة على أساس الهوية.

ونظراً إلى التطورات الإقليمية الدراماتيكية، يجب على الجانبين الإيراني والغربي إعادة النظر في العلاقة بينهما. وسيكون من ضمن الشروط المسبقة لذلك، توسيع الاتصالات مع مراكز البحوث الإيرانية، ومن ثم تسهيل تبادل وجهات النظر بشكل أكثر تطوراً، والحد من خطر الإشارات الخاطئة وسوء الفهم الذي كثيراً ما وقع في السنوات الأخيرة عبر وسطاء ومعلقين نصّبوا أنفسهم بأنفسهم. ومن الأهمية بمكان إجراء اتصالات أمريكية – إيرانية مباشرة. وحالياً تعد اتصالات إيران مع ألمانيا الأفضل من بين الدول الغربية، ما يجعل ألمانيا المرشح الواضح للوساطة عبر المحيط الأطلسي.

وإن كانت هناك أسباب للتفاؤل، فإنه ينبغي للمرء ألا يقع ضحية للأوهام؛ فمستقبل إيران والمنطقة لا يعتمد فقط على مدى دموية عملية التحول في سوريا، ولكن أيضاً على إذا

ما كان سيتم التوصل إلى اتفاق بشأن القضية النووية.* ومنذ البداية لم يكن الأمر مجرد مسألة واقع سياسي، وإنما جوهر خلاف أيديولوجي؛ إذ يدرك الإيرانيون تماماً أن أي حل لابد أن يتم مع الولايات المتحدة الأمريكية وليس ضدها. وفي كل الأحوال، فإن طهران لن تخرج من هذه المعمعة سليمة أيديولوجياً.

* جدير بالذكر أن هذه الدراسة كُتبت قبل إعلان التوصل إلى اتفاق أوّلي بين إيران ومجموعة 5+1 (الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا)، حول أزمة البرنامج النووي الإيراني، بجنيف في 24 نوفمبر 2013، والذي نص على تخفيف تدريجي للعقوبات الدولية المفروضة على إيران ومنح إيران مكاسب أخرى، في مقابل التزام إيران بوقف تخصيب اليورانيوم فيما يتجاوز نسبة 5٪، وإبطال اليورانيوم المخصب الذي يتجاوز نسبة 5٪ إلى 20٪، ووقف أي تقدم في قدرات التخصيب. إلا أن هذا الاتفاق مازال يخضع لسجال بين الطرفين حول فهم بنوده وتطبيقها، كما أنه يجب على الطرفين الإيراني والدولي استكمال جهودهما من أجل التوصل إلى اتفاق دائم. (المحرر)

الهوامش

1. Bernard Hourcade, *Géopolitique de l'Iran* (Paris, 2010), 158; Mehran Kamrava, "Iranian National-Security Debates: Factionalism and Lost Opportunities," *Middle East Policy*, vol. 14, no. 2 (Summer 2007): 84–100; Walter Posch, *E pluribus unum: Decision-makers and Decision-making in Iran*, ISS Policy Brief 02 (Paris: European Union Institute for Security Studies [EUISS], August 2008).

2. Walter Posch, *Foreign Minister Mottaki Dismissed and Salehi Installed: New Trends in Iranian Diplomacy before Istanbul Nuclear Talks*, SWP-Comments 2/2011 (Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik, January 2011).

3. Volker Perthes, "Der zweite Mann: Präsidialisierung der Außenpolitik," *Süddeutsche Zeitung*, April 25, 2010; Seyyed Hamid Mottaghi, "The Adventure of the Commissioners Who Became Advisers. A Study of the Goals and Reasons for the Appointment of Special Envoys for Diplomacy," *Hamshahri Mah* (October 2010): 64–66.

4. Arash Abaie, "Report of Iranian President's Visit from Yousef-Abad Synagogue," http://www.iranjewish.com/ News_e/22-1.htm.

5. في عام 2012 اعترف أحمدي نجاد للصحفية الأمريكية باربرا سلافين أن تنظيم مؤتمر المحرقة اليهودية في طهران كان خطأً. انظر:

"How Many Billions Will Ahmadinezhad's Late Regrets Cost the Iranian People?" (Persian), *Baztab*, September 29, 2012.

6. "The President in a Three-hour Meeting with Student Activitists" (Persian), http://www.598.ir, August 3, 2012.

7. Mahmoud Asgari, "Iran's Defense Diplomacy," *Discourse: An Iranian Quarterly*, vol. 10, nos. 1–2 (Winter–Spring 2012): 167–91, here 184–86.

8. "Brigadier General Ahmad Vahidi on Iran's Defense Diplomacy" (Tehran: Institute for Middle East Strategic Studies, October 2012), http://en.merc.ir/default.aspx?tabid=98& ArticleId=312.

9. Asgari, "Iran's Defense Diplomacy" (see note 7), 178.

10. "Clear Words from Hojatoleslam Rahbar: the Grand Ayatollahs Have Closed the Doors of Their Offices to the Government!" (Persian), *Shaffaf*, May 19, 2012.

11. يشرف مجلس الخبراء أو مجلس خبراء القيادة(http://www.khobregan.ir) على إدارة مكتب المرشد الأعلى، ويشرف مجلس صيانة الدستور (http://www-shoura-gc.ir) على البرلمان. وفي حال الخلاف مع البرلمان، يتم استدعاء مجمع تشخيص مصلحة النظام (http://www.maslehat.ir).

12. "The views of experts that do not concur with those of the Supreme Leader are not regarded as opposition to the rule of the Islamic jurist" (Persian), *Tabnak*, August 6, 2012.

13. Center for International Research and Education of the Ministry of Foreign Affairs, http://www.dermfa.ir.

14. Institute for Political and International Studies, http://www.ipis.ir.

15. Center for Strategic Research, http://www.csr.ir.

16. Majlis Research Center, http://rc.majlis.ir/en/news/show/ 816611.

17. Supreme National Defence University, http://www.sndu. ac.ir.

18. Asgari, "Iran's Defense Diplomacy" (see note 7), p. 180.

19. Institute for Middle East Strategic Studies, http://en.merc.ir/Default.aspx?tabid=180.

20. Abrar Moaser Tehran International Studies and Research Institute, http://www.tisri.org.

21. Tarbiat Modares University, African Studies Center, http://www.modares.ac.ir/en/reu/ctr/ASC/res/pub/fas.

22. International Institute for Caspian Studies, http://www. caspianstudies.com.

23. International Studies Journal, http://isj.ir/english/aboutus.htm.

24. Ravand Institute for Economic and International Studies, http://www.ravandinstitute.com.

25. يمكن إيجاد وصلات لبعض هذه المجلات في الرابط الآتي (http://www.hadi.basirat.ir).
وحول الباسيج، انظر: (http://www.basij.ir and http://www.bro.ir).

26. Mehrdad Kiaei, "The OIC and Public Diplomacy: Limits and Opportunities," *Discourse. An Iranian Quarterly*, vol. 10, no. 1–2 (Winter–Spring 2012): 145–65.

27. لا تتوافر معلومات حول هيكلية "بيت القائد" أو ما هي مهامه على وجه الدقة، ولكن المعلومات المؤكدة هي أن طاقمه مؤلف من 5000 موظف.

28. Houchang Esfandiar Chehabi, "Iran and Lebanon in the Revolutionary Decade," in ibidem, *Distant Relations. Iran and Lebanon in the Last 500 Years* (London and New York, 2006), 201–30.

29. Olfa Lamloum, "La Syrie et le Hezbollah: Partenaires sous contrainte?" *Le Hezbollah, état des lieux*, ed. Sabrina Mervin (Paris, 2008), 93–108.

30. Sabrina Mervin, "La guidance du théologien-juriste: de la théorie à la pratique," in ibid. (ed.), *Le Hezbollah* (see note 29), 207–212 (211).

31. Elie Chalhoub, "Imad Mughniyah in Iran: The Stuff of Legends," *al akhbar* (online), February 12, 2012; "Imad Mughniyah Was Murdered in Damascus" (Persian), *Entekhab*, February 15, 2008.

32. Mehdi Khalaji, *The Last Marja. Sistani and the End of Traditional Religious Authority in Shiism*, Washington, D.C.: The Washington Institute for Near East Policy, September 2006 (Policy Focus, No. 59), http://www.washington institute.org/ uploads/Documents/pubs/PolicyFocus59final.pdf.

33. Laurence Louer, *Chiisme et politique au Moyen-Orient, Iran, Irak, Liban, monarchies du Golfe* (Paris, 2008), 43–48 and 71, 72.

34. "A Special Message from the Supreme Leader to Ayatollah Sistani" (Persian), *Fararu*, January 6, 2008.

35. "The *fatwa* that overcame the misfortune of the divisions among Muslims" (Persian), *Okhovvat*, 11 (Autumn 2010): 54–63.

36. Wilfried Buchta, "The Failed Pan-Islamic Pro-gram of the Islamic Republic: Views of the Liberal Reformers of the Religious 'Semi-Opposition'," *Iran and the Surrounding World: Interactions in Culture and Cultural Politics*, ed. Nikki R. Keddie and Rudolph P. Matthee (Washington, D.C.: 2002), 281–304.

37. See, for example, Mahmood Sariolghalam, *The Foreign Policy of the Islamic Republic of Iran* (Persian) (Tehran, 2010), 69.

38. Silvia Tellenbach, *Untersuchungen zur Verfassung der Islami-schen Republik Iran vom 15. November 1979* (Berlin, 1985), 61–64; Asghar Schirazi; *The Constitution of Iran. Politics and the State in Iran* (London and New York, 1997); Yavuz Özoguz (ed.), *Ver-fassung der Islamischen Republik Iran* (Bremen, 2007), 21–24.

39. Tellenbach, *Untersuchungen zur Verfassung* (see note 38), 231–35, and R. K. Ramazani, "Iran's Foreign Policy: Independence, Freedom and the Islamic Republic," *Iran's Foreign Policy. From Khatami to Ahmadinejad*, ed. Anoushiravan Ehteshami and Mahjoob Zweiri (Reading, 2008), 1–15.

40. Tellenbach, *Untersuchungen zur Verfassung* (see note 38), 101; Özoguz, *Verfassung* (see note 38), 65.

41. Homeyra Moshirizadeh and Ehsan Mesbah, "The Case of Israel in the Political Discourse of the Islamic Republic of Iran" (Persian), *Ravabet-e Khareji*, vol. 3, no. 1 (Spring 2011), 245–70.

42. See http://www.csstc.org.

43. Hamid-Reza Mahdavi, "The Non-aligned Movement and the Need to Change Its Foundations" (Persian), *Seraj-e Basiji* 76 (December 2009/January 2010): 55–64.

44. Mohammad Bagher Khorramshad, "What Role Do the Non-aligned Play in the Emerging New World Order?" (Persian), *Borhan*, August 30, 2012; "NAM-members Seek Flag Bearer for US Hegemony," *Khabar Online*, September 3, 2012.

45. Rick Gladstone, "U.N. Visit Will Set Back a Push to Isolate Iran," *The New York Times*, August 23, 2012; Gabe Fischer, "Jerusalem Lobbying Countries to Boycott Non-Aligned Conference in Tehran," *The Times of Israel*, August 2, 2012.

46. Gudrun Harrer, "Blockfreie in Tehran: die Rechnung ohne den Gast," *Der Standard*, August 30, 2012; Dilip Hiro, "Non-Aligned Summit Belies Isolation of Iran," *Yale Global Online*, September 4, 2012.

47. *Final Document [of the] 16th Summit of Heads of State and Government of the Non-Aligned Movement* (NAM 2012/Doc.1/Rev2) (Tehran, August 31, 2012), http://nam.gov.ir/Portal/File/ShowFile.aspx?ID=212cfdbf-6dbc-4185-a4f5-01fe30a0c772.

48. Thomas Erdbrink, "Iran Preparing to Lead Global Non-aligned Group," *The New York Times*, August 14, 2012; Rudolph Chimelli, "Gleichgesinnte willkommen," *Süddeutsche Zeitung*, August 20, 2012.

49. Wilfried Buchta, "Iran," *Anti-Americanism in the Islamic World*, ed. Sigrid Faath (Hamburg, 2006): 165–82.

50. آخر شحنة قمح أمريكية إلى إيران، والتي بلغت قيمتها 46 مليون دولار على الأقل، تمت في مطلع عام 2012. انظر بهذا الشأن:

Emily Stephenson, "Iran Buys US Wheat despite Nuclear Tensions," *Reuters*, March 1, 2012.

51. Nicholas D. Kristof, "Diplomacy at Its Worst," *The New York Times*, April 29, 2007.

للاطلاع على نص «مذكرة جولديان»، التي سميت بعد ذلك باسم السفير السويسري في طهران، والذي سلّم المذكرة إلى الأمريكيين، ورسالته المرفقة بها، انظر:

Trita Parsi, *Treacherous Alliance. The Secret Dealings of Israel, Iran, and the US* (New Haven: Yale University Press, 2007), 341–46; François Heisbourg, *Iran, le choix des armes?* (Paris, 2007), 93–96.

52. حول أهمية هذا العرض في سياق العلاقات الأوروبية بإيران، انظر:

Walter Posch, "The EU and Iran," in *The Routledge Handbook of European Security*, ed. *Sven Biscop and Richard Whitman* (London, 2013): 179–88.

53. Ian Black, "Barack Obama Offers Iran New Beginning with Video Message," *The Guardian*, March 20, 2009, see also http://www.guardian.co.uk/world/2009/mar/20/barack-obama-video-iran.

54. انظر الفيديو المسجل لخطاب خامنئي الذي يشتمل على ترجمة إنجليزية، على الرابط: (http://www.youtube.com/watch?v=t_oAHcsYqIs).

55. Gary Sick, "A Revolution in Transition," in Keddie and Matthee (eds.), *Iran and the Surrounding World* (see note 36): 355-74.

56. Daniel Ammann, *The King of Oil. The Secret Lives of Marc Rich* (New York: St. Martin's Press, 2009), 92–104, 207f.; Barak Ravid and Jonathan Lis, "Knesset Panel on Ofer Brothers' Iran Dealings Adjourns after Chair Receives 'Secret Note'," *Haaretz*, June 1, 2011.

57. S. J. Dehghani-Firouzabadi, "Emancipating Foreign Policy: Critical Theory and Islamic Republic of Iran's Foreign Policy," *The Iranian Journal of International Affairs*, vol. 20, no. 3 (Summer 2008), 1–26. Mahmood Sariolghalam, "Sources of Continuity in Iran's Foreign Policy," unpublished Manuscript (Presentation at the National University, Singapore, May 19, 2011), and ibidem, "The Understanding of Power and the Function of Foreign Policy: A Comparison between China and Iran (Persian)," in *Ravabet-e Khareji*, vol. 3, no. 1 (Spring 2011): 49–74.

58. Hamid Ahmadi, "The Dilemma of National Interest in the Islamic Republic of Iran," *Iran in the 21st Century. Politics, Economics and Conflict*, ed. Homa Katouzian and Hossein Shahidi (London, 2008): 28–40, especially 34f.

59. Qavam Sharabyani, *Iranian Security and the Role of Asia in Central Asia* (Persian) (Tehran, 2007), 314.

60. Bahador Zarei, *An Overview of Iranian Foreign Policy in the Geopolitically Important Regions of the Caspian Sea and South Asia* (Persian) (Tehran, 2006), especially 3–57; Mark N. Katz, "Russia and Iran," *Middle East Policy*, vol. 19, no. 3 (Autumn 2012), 54–64, 55.

61. Nasser Saghafi-Ameri and Afsane Ahadi, *Iran and the Policy of the "View to the East"* (Persian), (Tehran, 2008), 97.

62. Uwe Halbach, *Irans nördliche Nachbarschaft. Kaukasische Ängste vor einer Eskalation des Atomstreits*, Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik, April 2012 (SWP-Aktuell 22/2012).

63. Michel Makinsky, "Azerbaïdjan – Israël: Des intérêts bien compris," *Euro-Orient* 28 (2008): 97–130.

64. Elahe Kulayi, *ECO and Regional Cooperation* (Persian) (Teh-ran, 2000), 103–105, and Elahe Kulayi and Mohammad Mo'addab, "The Status and Significance of Iran in the Energy Market of the ECO" (Persian), *Ravabet-e Khareji*, vol. 1, no. 3 (Autumn 2009): 33–54.

65. United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (UNESCAP), *Development of the Trans-Asian Railway*, New York 2001 (ST/ESCAP/2182), http://www.unescap.org/ttdw/Publications/TIS_pubs/pub_2182/tarnsfulltext.pdf; Islamic Republic of Iran, Ministry of Roads and Transportation, *Railway Transportation* (Tehran, 2010), http://www. unece.org/fileadmin/DAM/trans/doc/2010/wp5/ECE-TRANS-WP5-GE2-05-pres12e.pdf.

66. Sandeep Diksheet, "Despite U.S. Opposition, Iran to Be Transport Hub for North-South Corridor," *The Hindu*, May 31, 2012; Debidatta Aurobinda Mahaprata, "The North South Corridor: Prospects of Mulitlateral Trade in Eurasia," in *Russia and India Report*, March 14, 2012; Sokhbet Mamedov, "The Iranian Project," *Russia and India Report*, February 21, 2011.

67. European Commission, *Communication from the Commission to the European Parliament and the Council – EU Relations with the Islamic Republic of Iran*, COM (2001)71 final, Brussels, February 7, 2001.

68. Heinz Kramer, *Die Türkei als Energiedrehscheibe. Wunschtraum und Wirklichkeit*, SWP-Studie 9/2010 (Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik, April 2010), 20–25 and 31–33.

69. انظر البيان الصحفي لشركة خطوط غاز نابوكو:

"Nabucco: Modification of Feeder Line Concept," August 23, 2010, http://www.nabucco-pipeline.com/portal/page/portal/en/press/NewsText?p_item_id=8E79E5BF557DCC2DE040A8C0010178CA.

70. انظر المقدمة لمجموعة الأعمال التي ألّفها كل من نور الحق ومحمد نواز:

Noor ul Haq and Muhammad Nawaz Khan, *Iran-Pakistan Peace Pipeline* (Islamabad, 2010), http://ipripak.org/factfiles/ff124.pdf; Abbas Maleki, *Iran-Pakistan-India Pipeline: Is It a Peace Pipeline?* Audit of the Conventional Wisdom (Cambridge, Mass.: MIT Center for International Studies, September 2007).

71. "India Considering Returning to Iranian Gas," *Tehran Times*, April 9, 2012.

72. *Document of the 20-Year Strategy* (Persian), http://www.dolat.ir/PDF/20years.pdf.

73. للاطلاع على تحليل مهم لهذا البرنامج، انظر:

Jahangir Amuzegar, "Iran's 20-years Economic Perspective," *Middle East Policy*, vol. 16, no. 3 (Autumn 2009): 41–57.

74. Islamic Republic of Afghanistan, Ministry of Foreign Affairs, *Declaration of the Istanbul Process on Regional Security and Cooperation for a Secure and Stable Afghanistan*, November 3, 2011, http://mfa.gov.af/en/news/4598.

75. "Afghanistan Hosts Second 'Heart of Asia' Conference," *Tolonews*, June 14, 2012; "Heart of Asia" Ministerial Conference, *Declaration* (Kabul, June 14, 2012), http:// www.auswaertiges-amt.de/cae/servlet/contentblob/620128/publicationFile/169405/120612-HeartOfAsia-Konferenzerklaerung.pdf.

76. Frederick W. Kagan et al., *Iranian Influence in the Levant, Egypt, Iraq, and Afghanistan*, (Washington, D.C.: The American Enterprise Institute and the Institute for the Study of War, May 2012), 79–81.

77. حول مشكلة اللاجئين الأفغان، انظر:

Banafsheh Sahm-Gis, "Uninvited Guests. This Hospitality Has Been Going on for 31 Years!" (Persian), *Hamshahri-Mah* (October 2010): 112–17.

78. Saghafi-Ameri and Ahadi, *Iran and the Policy of the "View to the East"* (see note 61), 94–96.

79. Emma Graham-Harrison, "Taliban Suspend Talks with US as Karzai Calls for Troops to Leave Village," *The Guardian*, March 15, 2012; Julian Borger, "Taliban to Open Political Office in Qatar," *The Guardian*, January 3, 2012.

80. الرأي التالي يستند إلى المرجع الآتي:

Eric Parks, *Iranian Weapons Smuggling Activities in Afghanistan* (unclassified) (Washing-ton, D.C.: Joint Improvised Explosive Device Defeat Organization [JIEDDO], September 3, 2009), 2–5, http://info. publicintelligence.net/JIEDDO-IranWeaponsSmuggling.pdf.

81. Markus Potzel, *Iran und der Westen. Chancen für gemeinsames Handeln in Afghanistan?* SWP-Studie 16/2010 (Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik, June 2010); Mir H. Sadat and James P. Hughes, "U.S.-Iranian Engagement through Afghanistan," *Middle East Policy*, vol. 17, no. 1 (Spring 2010): 31–51.

82. للاطلاع على ملخص للموقف الإيراني، انظر:

Nasser Saghafi-Ameri, "Iran: The Paradigm of 'Non-Weapon Nuclear States (NWNS)'," (Tehran: IMESS, September 16, 2012), http://en.merc.ir/default.aspx?tabid=98&ArticleId=461.

83. Shahram Chubin expressly emphasised this point in *Iran's Nuclear Ambitions* (Washington, D.C.: Carnegie Endowment, 2006). Oli Heinonen, "The Rocky Road of Nuclear Diplomacy with Iran," *Arms Control Today*, vol. 42, no. 6 (July/August 2012), 8–9.

84. للاطلاع على مثال لهذا النمط من التفكير، انظر:

Rasul Sanayi-Rad, "Reasons for the West's Position against the Nuclear Programme of the Islamic Republic of Iran" (Persian), *Misaq-e Basij-e Motakhassesin* (April 13, 2011): 88–113.

85. خطاب خامنئي في يناير 2007، وللاطلاع على الفيديو المسجل للخطاب الذي يشتمل على ترجمة إنجليزية، انظر الرابط: (http://www. youtube.com/watch?v=CdC5NB-ait0).

86. "Iran Will Not Concede Its Right to Uranium Enrichment Up to 20 Percent" (Persian), *Fararu*, March 25, 2012.

87. Heisbourg, *Iran, le choix des armes?* (see note 51), 110.

88. Saghafi-Ameri and Ahadi, *Iran and the Policy of the "View to the East"* (see note 61), 119–23 and 274–76.

وللاطلاع على التصور الأمريكي الرسمي، انظر:

Geoffrey Pyatt, "Taking Stock of the U.S.-India Nuclear Deal," September 30, 2011, http://www. state.gov/p/sca/rls/rmks/2011/174883.htm.

89. See Meir Javedanfar, "What the Iran Deal Is Missing," *The Diplomat*, May 18, 2010.

90. Kadir Üstün, "Turkey's Iran Policy: Between Diplomacy and Sanctions," *Insight Turkey* 12, vol. 3 (Summer 2010): 19–26.

91. *Tehran Declaration. The Declaration of the XVI Summit of Heads of State and Government of the Non-Aligned Movement*, NAM 2012, Doc. 7 (Tehran, August 30/31, 2012) http://nam.gov.ir/Portal/ File/ShowFile.aspx?ID=6d1ea997-6620-465d-881c-e4f649704l5b; Alain Frachon, "La 'bombe' iranienne et le sommet de Téhèran," *Le Monde*, September 14, 2012.

92. David Albright and Andrea Stricker, "NAM Countries Hypocritical on Iran," *The Iran Primer* (blog), September 7, 2012, http://iranprimer.usip.org/blog/2012/sep/07/nam-countries-hypocritical-iran.

93. "Iran's Position in Dialogue with 5+1 Has Changed since NAM Summit," *Mehr News Agency*, September 15, 2012.

94. Michael Eisenstadt, "Deter and Contain: Dealing with a Nuclear Iran," in *Getting Ready for a Nuclear-ready Iran*, ed. Patrick Clawson and Henry Sokolski (Washington, D.C.: Strategic Studies Institute, 2005): 225–55 (232).

95. Michael Eisenstadt, "The Armed Forces of the Islamic Republic of Iran: An Assessment," *Middle East Review of International Affairs*, vol. 5, no. 1 (March 2001): 13–30.

96. حول مشكلة القدرة النووية الافتراضية، انظر:

Sukeyuki Ichimasa, "The Concept of Virtual Nuclear Arsenals and 'A World without Nuclear Weapons'," *NIDS Journal of Defense and Security*, vol. 13, no. 1 (December 2012): 23–37.

97. انظر المادة 174 من الوثيقة النهائية (انظر الهامش رقم 47).

98. المرجع السابق، المواد 147-224.

99. See Michael Eisenstadt and Mehdi Khalaji, *Nuclear Fatwa. Religion and Politics in Iran's Proliferation Strategy*, Policy Focus 115 (Washington, D.C.: The Washington Institute for Near East Policy, September 2011).

100. مع ذلك، ينبغي أن تكون موجودة مجموعة من الوثائق السرية، كما أشار إلى ذلك أصغري:

Asgari, "Iran's Defense Diplomacy" (see note 7), passim.

101. See Walter Posch, "The Arab Spring: A Warm Welcome from Tehran," *Geopoliticia*, vol. 43 (Autumn–Winter 2011), 72–78.

102. Ghadir Nasri, "The Nature of Regime Change in the Arab World," *Discourse. An Iranian Quarterly*, vol. 10, nos. 1–2 (Winter–Spring 2012): 61–96 (80–83); Amir-Mohammad Haji-Yousefi, "Iran and the 2011 Arab Revolutions: Perceptions and Actions," *Discourse. An Iranian Quarterly* vol. 10, nos. 1–2 (Winter–Spring 2012): 23–60 (26–33).

103. "Massacre of Bahrein's Shiites and the Necessity of a UN-Resolution" (Persian), Alef, March 17, 2011.

104. Kenneth Katzman, *The United Arab Emirates (UAE): Issues for U.S. Policy*, Washington, D.C.: Congressional Research Service (CRS), December 2011 (CRS Report for Congress RS21852), 13–14.

105. See Gary Sick, "The United States and the Persian Gulf in the Twentieth Century," in *The Persian Gulf in History*, ed. Lawrence G. Potter (New York, 2009): 295–310.

106. Kenneth Katzman, *The Persian Gulf States, Post-War Issues for U.S. Policy*, CRS Report for Congress RL31533 (Washington, D.C.: CRS, July 2003), 18–19.

107. Jeffrey A. Lefebvre, "Oman's Foreign Policy in the Twenty First Century," *Middle East Policy* 17, vol. 1 (Spring 2010): 99–114.

108. 108 Peter Alsis, Marissa Allison, and Anthony H. Cordesman, *U.S. and Iranian Strategic Competition in the Gulf States and Yemen* (Washington, D.C.: CSIS, March 16, 2012), 5.

109. "Fear in the West of the Founding of Defence Alliance between Iraq and Iran" (Persian), October 6, 2012, http://www.598.ir.

110. According to Hourcade, *Géopolitique de l'Iran* (see note 1), 191.

111. Sascha Albrecht and Walter Posch, *Sabre-Rattling in the Persian Gulf. Legal and Military Aspects of the Ideological Confrontation between Iran and the United States*, SWP-Comments 14/2012 (Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik, April 2012).

112. Walter Posch, "Provoking an Agreement? The Hormuz Incident Revisited," in *Leadership in Challenging Situations*, ed. Harald Haas, Franz Kernic, and Andrea Plaschke (Frankfurt, 2012): 267–75.

113. Jubin M. Goodarzi, Syria and Iran. Diplomatic Alliance and Power Politics in the Middle East, New York 2006; Chehabi, "Iran and Lebanon" (see note 28), 287–308.

114. Olfa Lamloum, "La Syrie et le Hezbollah" (see note 29), 93–108; Naim Qassem, *Hizbullah. The Story from Within* (London, 2005), 239–43.

115. Jim Zanotti, *The Palestinians. Background and US Relations*, CRS Report for Congress RL34074 (Washington, D.C.: CRS, August 2012), 25.

116. Jim Zanotti, *HAMAS, Background and Issues for Congress*, CRS Report for Congress R41514 (Washington, D.C.: CRS, December 2010), 22, 23.

117. Javad Al-Hamd and Ayad Bargouthi (eds.), *An Overview of the Political Thinking of the Islamic Resistance Movement in Palestine (HAMAS), 1987–1996* (translated from Arabic into Persian by Seyyed Hoseyn Mousavi) (Tehran, 1997).

118. Zanotti, The Palestinians (see note 115), 12, 15.

119. Helene Cooper, "Saudis' Role in Iraq Frustrates U.S. Officials," *The New York Times*, July 27, 2007.

120. Bayram Sinkaya, "Rationalization of Turkey-Iran Rela-tions: Prospects and Limits," *Insight Turkey*, vol. 14, no. 2 (2012): 137–56.

121. "Irans PKK-Answer to Bülent Arinc" (Turkish), *Cumhuriyet*, August 13, 2012.

122. Erik Mohns and André Bank, "Syrian Revolt Fallout: End of the Resistance Axis?," *Middle East Policy*, vol. 19, no. 3 (Autumn 2012): 25–35 (31).

123. "Cluster Bombs Dropped on the People of Syria: How Will History Judge Our Silence?" (Persian), *Baztab*, October 15, 2012.

124. Thomas Shanker and Damien Cave, "Syrian Rebels Said to Be Holding Elite Fighters from Iran," *The New York Times*, August 15, 2012.

125. "Egypt Hosts Summit of New Quartet on Syria, Hoping to Persuade Iran to Change Stance," CBS News, September 11, 2012.

نبذة عن المؤلف

والتر بوتش Walter Posch؛ يشغل منصب نائب رئيس القسم المعني بدراسة الشرق الأوسط وإفريقيا في المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية (SWP) ببرلين؛ وهو حاصل على درجة الدكتوراه في الدراسات الإيرانية من جامعة أوتو فريدريك في مدينة بامبرج بألمانيا عام 1999.

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل للنشر في هذه السلسلة البحوث المترجمة من اللغات الأجنبية المختلفة، وكذلك الدراسات التي يكتبها سياسيون وكتاب عالميون.
2. يُشترط أن يكون البحث المترجم أو الدراسة في موضوع يدخل ضمن اهتمامات المركز.
3. يشترط ألا يكون قد سبق نشر الدراسة أو نشر ترجمتها في جهات أخرى.
4. تصبح الدراسات والبحوث المنشورة في هذه السلسلة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمترجم أو المؤلف إعادة نشرها في مكان آخر.
5. يتولى المركز إجراءات الحصول على موافقة الناشرين الأصليين للبحوث المترجمة.

ثانياً: إجراءات النشر

1. تقدم الدراسة أو الترجمة مطبوعة من نسخة واحدة.
2. ترفق مع الترجمة صورة من المقالة باللغة المترجم عنها، وبيانات عن المصدر الذي أخذت منه.
3. يرسل مع البحث أو الترجمة بيان موجز بالسيرة العلمية للمترجم أو للباحث.
4. تقوم هيئة التحرير بمراجعة البحث أو الترجمة للتأكد من مستواهما، من خلال مراجعين من ذوي الاختصاص.
5. يخطر الباحث أو المترجم بنتيجة المراجعة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسلم البحث.
6. تتولى هيئة التحرير المراجعة اللغوية وتعديل المصطلحات بما لا يخل بمضمون البحث أو الترجمة.

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

1.	نحو شرق أوسط جديد، إعادة النظر في المسألة النووية	أفنـــــر كـــــوهين
2.	السيطرة على الفضاء في حرب الخليج الثانية وما بعدها	ســـتيفن لمبـــاكيس
3.	النزاع في طاجكستان، التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية (1991 – 1994)	جوليـــان ثـــوني
4.	حرب الخليج الثانية، التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء	ســـتيفن داجـــت وجـاري جـي. باجليـانو
5.	رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي	فرانســيس فوكوياما
6.	القدرات العسكرية الإيرانية	أنتـــوني كوردزمــان
7.	برامج الخصخصة في العالم العربي	هـــارفي فيجنبـــاوم وجفري هينج وبول ستيفنز
8.	الجزائر بين الطريق المسدود والحل الأمثل	هيـــو روبـــرتس
9.	المشاكل القومية والعرقية في باكستان	أبهـــا دكســـيت
10.	المناخ الأمني في شرق آسيا	ســـنجانا جـــوشي
11.	الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية	وي وي زانــــج
12.	السياسة الدولية في شمال شرق آسيا... المثلث الاستراتيجي: الصين – اليابان – الولايات المتحدة الأمريكية	تومـــاس ويلبـــورن
13.	رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية	إعـداد: إيـرل تيلفـورد
14.	العراق في العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002؟	جراهـــام فـــولر
15.	السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة	دانيـــال وارنـــر
16.	التنمية الصناعية المستديمة	ديفيــــد والاس

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

.17	التحولات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: التحديات والاحتمالات أمام أوربا وشركائها	فيرنر فاينفلد ويوزيف يانتج وسفن بيرنيد
.18	جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز	فيكن تشيتريان
.19	العلاقات الدفاعية والأمنية بين إنجلترا وألمانيا «نظرة تقويمية»	إدوارد فوستر وبيتر شميت
.20	اقتصادات الخليج: استراتيجيات النمو في القرن الحادي والعشرين	تحرير: جوليا ديفلين
.21	القيم الإسلامية والقيم الغربية	علي الأمين المزروعي
.22	الشراكة الأوربية - المتوسطية: إطار برشلونة	آر. كيه. رامازاني
.23	رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية (2)	إعداد: إيرل تيلفورد
.24	النظرة الآسيوية نحو دول الخليج العربية	كيه. إس. بلاكريشنان وجوليوس سيزار بارينياس وجاسجيت سنج وفيلوثفار كاناجا راجان
.25	سياسة أوربا الخارجية غير المشتركة	فيليب جوردون
.26	سياسة الردع والصراعات الإقليمية: المطامح والمغالطات والخيارات الثابتة	كولن جراي
.27	الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية	مالك مفتي
.28	العولمة الناقصة: التفكك الإقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط	يزيد صايغ
.29	العلاقات التركية - الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية	م. هاكان يافوز
.30	الثورة في الشؤون الاستراتيجية	لورنس فريدمان

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»



صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

45.	انهيار العملية السلمية الفلسطينية - الإسرائيلية: أين الخلل؟	جيروم سليتر
46.	ثورة المعلومات والأمن القومي	تحرير: توماس كوبلاند
47.	القانون الدولي والحرب ضد الإرهاب	كريستوفر جرينوود
48.	إيران والعراق	تشاس فريمان (الابن) وآخرون
49.	إصلاح أنظمة حقوق الملكية الفكرية في الدول النامية: الانعكاسات والسياسات	طارق علمي ومايا كنعان
50.	الأسطورة الخضراء: النمو الاقتصادي وجودة البيئة	ماريان رادتسكي
51.	التصورات العربية لتركيا وانحيازها إلى إسرائيل: بين مظالم الأمس ومخاوف اليوم	أوفرا بنجيو وجنسر أوزكان
52.	مستقبل الأيدز: الحصيلة المروعة في روسيا والصين والهند	نيكولاس إيبراشتات
53.	الدور المتغير للمعلومات في الحرب	تحرير: زلمي خليل زاد وجون وايت
54.	مسؤولية الحماية وأزمة العمل الإنساني	جاريث إيفانز ومحمد سحنون وديفيد ريف
55.	الليبرالية وتقويض سيادة الإسلام	عمرو ثابت
56.	الوفاق الهندي - الإسرائيلي	أفرايم إنبار
57.	الفضائيات العربية والسياسة في الشرق الأوسط	محمد زياني
58.	دور تصدير المياه في السياسة الإيرانية الخارجية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية	كامران تارمي
59.	أهمية النجاح: الحساسية إزاء الإصابات والحرب في العراق	كريستوفر جيلبي وآخران

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

60.	الفوز مع الحلفاء: القيمة الاستراتيجية للنموذج الأفغاني	ريتشارد أندريس وآخران
61.	الخروج من العراق: استراتيجيات متنافسة	توماس ماتير
62.	آراء من داخل الشبكة: تأثير المواقع الإلكترونية في الاهتمامات السياسية للشبان	آرثر لوبيا وتاشا فيلبوت
63.	دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا	أيان تايلر
64.	التدخل العسكري والأسلحة النووية: حول المبدأ الأمريكي الجديد بشأن استخدام السلاح النووي	هارالد مولر وشتيفاني زونيوس ترجمة: عدنان عباس علي
65.	العقوبات في السياسة الدولية: نظرة على نتائج الدراسات والأبحاث	بيتر رودولف ترجمة: عدنان عباس علي
66.	اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية	جون ميرشايمر وستيفن والت
67.	نهوض الهند	جورشاران داس وسي. راجا موهان وأشتون بي كارتر وسوميت جانجولي
68.	التكاليف الاقتصادية لحرب العراق	ليندا بيلمز وجوزيف ستيجليتز ترجمة: عمر عبدالكريم الجميلي
69.	إيران النووية: الانعكاسات وطرائق العمل	إفرايم كام ترجمة: ثروت محمد حسن
70.	حروب الخليج: مراجعات للسياسة الأمريكية تجاه العراق وإيران	جيمس فيرون وراي تقيه

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

.82	اللوبي الهندي والاتفاقية النووية الأمريكية – الهندية	جيسون أ. كيرك
.83	وقت الإغلاق: التهديد الإيراني لمضيق هرمز	كيتلين تالماج
.84	دور حكام الولايات في السياسة الخارجية الأمريكية	صامويل لوكاس ماكميلان
.85	الأزمة المالية العالمية	بن ستيل وستيفن دوناواي
.86	شرق إفريقيا: الأمن وإرث الهشاشة	جيلبرت خادياجالا
.87	المتعاقدون في الحروب	مارك كانسيان وستيفن شونر
.88	الثقافة الاستراتيجية الإيرانية والردع النووي	جنيفر كنيبر وأندرو تيريل
.89	أمن الطاقة الأوراسية	جفري مانكوف
.90	أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة والخفيفة: فرق عمل تعزيز القدرات الأمنية المتعددة الأطراف	معهد السلام الدولي
.91	هل التقسيم حلٌّ للحرب الأهلية؟	نيكولاس سامبانس وجونا شولهوفر-ول
.92	الصراعات في أقاليم الصومال	سولومون ديرسو وييروك مسفين
.93	الغرب وروسيا في البحر الأبيض المتوسط: نحو تنافس متجدد!	ديريك لوتربيك وجورجي إنغلبريخت
.94	ما بعد الدولار: إعادة التفكير في النظام النقدي الدولي	باولا سوباتشي وجون دريفل
.95	حوكمة الإنترنت في عصر انعدام الأمن الإلكتروني	روبرت كنيك

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

.96	بناء المنظومات قبل بناء الدولة: الشروط المنظوماتية المسبقة لبناء الدولة	بيتر هالدن
.97	توسيع مجلس الأمن ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية	كارا سي. ماكدونالد وستيوارت إم. باتريك
.98	ثورة الغاز الصخري بين الواقع والتضخيم	بول ستيفنز
.99	طريقة الصين في الحرب البحرية: منطق ماهان وقواعد ماو	جيمس هولمز
.100	الحدود المفتوحة: وهمٌ أو سياسة مستقبلية حتمية؟	جون كيسي
.101	مصالحنا الاستراتيجية المشتركة: دور إفريقيا في عالم ما بعد الدول الثماني	توم كارجيل
.102	كندا والشرق الأوسط اليوم: السياسات الانتخابية والسياسة الخارجية	دونالد باري
.103	صعود القومية الدينية: حالة الهند	مارك جورجنسماير وكاتارينا
.104	نقطة التحول: الاستراتيجية الوطنية البريطانية ودور المملكة المتحدة في العالم مستقبلاً	كينفال وتيد سفينسون
.105	مستقبل القوة الأمريكية	برنارد جنكن وجورج غرانت جوزيف ناي، هيلاري كلينتون، تيم دون وكليجدا مولاج
.106	إدارة الوقود النووي المستنفد: الاستراتيجيات البديلة وانعكاساتها على السياسات	توم لاتوريت، وتوماس لايت، وديبرا نويمان، وجيمس بارتيس
.107	أثر تدريس المواد العلمية في سوق العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	ألكسندر وايزمان

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

122. المنظمات الإسلامية الرئيسية والخطاب السياسي المعاصر عن الإسلام في ألمانيا: التصورات الذاتية واستراتيجيات التفاعل — ماتياس كورتمان وكيرستن روزنو-وليامز

123. الاستثمارات في البحث العلمي: دراسة آثار التمويل على التعاون العلمي والتخصصات الأكاديمية — بنجامين كلارك وجاريد لورنس

124. التلويح بقدرات الهجوم عبر الإنترنت — مارتن سي. ليبيكي

125. استخبارات وسائل التواصل الاجتماعي — السير ديفيد أوماند وجيمي بارتليت وكارل ميلر

126. العراق على الساحة الدولية: السياسة الخارجية والهوية الوطنية في المرحلة الانتقالية — جين كينينموت وجاريث ستانسفيلد وعمر سري

127. مجموعة العشرين والليبرالية المدمجة المخصصة: الحوكمة الاقتصادية في ظل الأزمة والخلافات — جوناثان لاكهيرست

128. الابتكار القائم على البيانات: دليل لصناعي السياسة: فهم وتفعيل القيمة الاقتصادية والاجتماعية للبيانات — إعداد: اتحاد صناعة البرمجيات والمعلومات

129. المدن المتخصصة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة حالة لنوع متميز من ابتكار السياسات وانتشارها — هبة خضر ودانيال رايش

130. مستقبل قوات العمليات الخاصة الأمريكية — ليندا روبنسون

131. المجرمون الدوليون: تسليم أم محاكمة؟ — ميشا زونيك - روزيج وجوان فوكيس

132. نظرية وممارسة بناء الدولة في الشرق الأوسط: منظور دستوري حول العراق وأفغانستان — محمد نسيب أوجون ومراد أصلان

133. إيران بعد القنبلة: كيف يمكن لإيران المسلحة نووياً أن تتصرف؟ — علي رضا نادر

134. فرنسا وبريطانيا والتدخل في ليبيا: تحليل متكامل — جيسون و دافيدسون

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

135.	النضال من أجل التعددية بعد ثورات شمال إفريقيا	أنتوني دوركن
136.	إيران: كيفية تقاطع السياسة والاستخبارات	روبرت جيرفس
137.	الشراكة الاستراتيجية بين كوريا الجنوبية ودولة الإمارات العربية المتحدة	نيو سونج
138.	المثلث الدامي: أفغانستان وباكستان والهند	وليام داريمبل
139.	المنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في أمريكا اللاتينية وإفريقيا	براندون فايت وكلوي كوغلين - شولت
140.	وجهات نظر إسلامية في شأن العلاقات الدولية: خطاب السيد محمد حسين فضل الله	سامي إميل بارودي
141.	التعاون في مجال الطاقة النووية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول أجنبية	بول كيه. كير ومارك هولت وماري بيث نيكيتين
142.	رحلة إيران النووية الطويلة: التكاليف والمخاطر	علي فائز وكريم سجادبور
143.	طعام أفضل بسعر أقل: فاعلية الحوافز المالية في تعديل السلوك الغذائي	روبينج آن
144.	العالم الثالث والإسلام العالمي والبراجماتية صناعة السياسة الخارجية الإيرانية	والتر بوتش

قسيمة اشتراك في سلسلة

«دراسات عالمية»

الاسم :

المؤسسة :

العنوان :

ص.ب :

الرمز البريدي:

الدولة :

هاتف : فاكس:

البريد الإلكتروني:

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد:)

رسوم الاشتراك*

للأفراد:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ❑ في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565ـ بنك أبوظبي الوطني ـ فرع الخالدية. ص. ب: 46175 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة الرقم الدولي للحساب البنكي (IBAN): AE660350000001950050565
- ❑ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445(9712) فاكس: 4044443(9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

موقع المركز على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

موقع الإصدارات على الإنترنت: http://www.Books.ecssr.ae

   / Books.ecssr

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567 - أبوظبي - دولـة الإمارات العربيـة المتحدة

هـاتـف: 4044541 -2- 971 - فـاكس: 4044542 -2- 971

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

ISSN 1682 - 1211

ISBN 978-9948-14-988-0

